ISSN: 2706-6495

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

Civil Society and Democratic Transition

د. عبد المجيد نايف أحمد علاونة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

الملخص:

لقد هدف هذا البحث إلى توضيح كل من: التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية وصفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية والديمقراطية في ظل العولمة والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في العالم. وتمثلت أهمية هذا البحث في كونه يساهم في توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي داخل المجتمعات. وقد جاءت حدود هذا البحث بشكلها الموضوعي كون هذا البحث هو بحث تحليلي فقط وبحدوده الزمانية وهي وقت نشر هذا البحث وهو بذلك عبارة عن بحث نظري/ استعراضي/ توضيحي/ تجميعي/ للمعلومات ومعتمداً بذلك على دراسات سابقة نظرية وعملية ايضاً بأشكال مختلفة ما بين كتب ومؤتمرات وابحاث منشورة في مجلات وغيرها، وقد اعتمد بذلك على المنهج التحليلي النقدي وقد توصل هذا البحث الى وجود دور مهم لمؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، وقد أوصى الباحث في النهاية الى ضرورة الزيادة في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في كافة المجتمعات الساعية الى عملية التحول الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المنظمات الأهلية، المدنية، التحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية، العولمة.

ISSN: 2706-6495

Civil Society and Democratic Transition

Abstract:

The aim of this research is to clarify the following: the historical development of civil society institutions, the concept of civil society, the goals of civil society, the success factors of NGOs, the characteristics and effects of civil society, the characteristics of civil society, the basic indicators of the establishment of civil society institutions and social movements, the characteristics of social movements, and types of social and democratic movements in light of globalization and globalization and its effects. On the democratic transition and the direct effects of globalization on the ruling regimes in the world. The importance of this research is that it contributes to clarifying the role of civil society institutions in the process of democratic transformation within societies. The limits of this research came in their objective form, since this research is an analytical research only and with its temporal limits, which is the time of publication of this research, and it is thus a theoretical / review / illustrative / synthesis / information research and based on this on previous theoretical and practical studies also in different forms between books, conferences and research Published in magazines and others, and accordingly relied on the critical analytical approach. This research concluded that there is an important role for civil society institutions in the process of democratic transformation. Finally, the researcher recommended the need to increase the activation of civil society institutions in all societies seeking the democratic transformation process.

Keywords: Civil Society, NGOs, Civic, Democratic Transformation, Social Movements, Globalization.

المقدمة:

لقد تبين تاريخياً أنه وبعد ظهور مفهوم "المدنية" في دول العالم تم ظهور تقسيم العمل بين الناس والملكية الخاصة بهم وأصبحت عندها الحاجة ملحة لوجود المجتمع السياسي الحديث القائم على أساس الحرية والعدالة والمساواة وغيرها، (بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، 1990 م، ص 119) أو ما أدرج على تسميته بالمجتمع الديمقراطي الحقيقي والذي يحتوي على المجتمع المدني بمؤسساته المتنوعة في الوجود والعمل.

ISSN: 2706-6495

إن مرور المجتمع المدني بالحضارات اليونانية والرومانية القديمة والقرون الوسطى والحديثة، وبالرغم من كل ذلك فإنه لم يثبت في مدلول واحد على تسميته بهذا الاسم وذلك بسبب تعرضه الى العديد من الانفصالات والتناقضات إضافة الى التراكمات على معناه الأصلي، فهذا ما جعل مؤسسات المجتمع المدني ذات دلالات متضاربة ومتنوعة في المجتمعات كافة، (الاتحاد العام التونسي للشغل /...، 1991 م، ص 32) وليس من الغريب أن يجد الشخص نفسه في هذه الوضعية الدقيقة لتسمية المجتمع المدني لأن المصطلح له مرونةً فائقةً في حمل المعاني السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة والمتناقضة أحياناً في وجوده وعمله ويتأثر بها ويتلون بها أيضاً، فالمصطلح في حد ذاته شكل مختلف عن ما سبقه في مختلف مراحل التاريخ وهو وعاء حمل بين جوانبه نظريات متنوعة تتميز بالتواصل المختلف أحياناً وبالقطيعة أحياناً أخرى، فقام في الماضي بدور التعبير عن غايات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية متنوعة وهو مؤهل في الوقت الحاضر للقيام بنفس الدور التاريخي الذي مر به سابقاً فعبارة "المجتمع المدني" لوحدها لا تحمل معاني هامة له ولكنها تكتسي أهمية عظيمة لوجوده وعمله عندما تكون مشحونة بغايات ومبادئ سياسية وثقافية وتاريخية وحضارية ترتقي الى مرتبة الايمان عند المجموعات البشرية العاملة ضمنه ولو كانت هذه المجموعات حديثة التشكيل.

لقد ظهر في هذا الإطار أن التعرف على كيفية توظيف المصطلح للمجتمع المدني في الماضي وفي الحاضر يساعد على فهم الإشكالية له، وفي هذا السياق فإن القضية تتطلب منا تخصيص مبحث أول نعالج فيه كيف طُور هذا المصطلح للمجتمع المدني في الماضي لتحرير أنماط اجتماعية وسياسية وثقافية وحضارية واقتصادية مختلفة ومبحث ثاني نتعرض فيه الى التطلعات التي نرمي اليها من خلال هذا المصطلح للمجتمع المدني. كما أن كلمة المجتمع المدني تعكس الطابع المميز للمجتمع بشكل عام وخاصةً المجتمع المنظم تنظيماً حضارياً والذي يحظى فيه المواطن أو الفرد بصفة المواطنة الحقيقية والحق له بتلك المواطنة، بالإضافة الى تمتعه في مجتمعة بالحريات الكاملة والحقوق العامة والخاصة فيه، ومع التطور السياسي وخاصةً في ظل الأنظمة السياسية الديمقراطية حصل هنالك عملية التحام بين المجتمع المدني بمؤسساته كمفهوم بمفهوم الدولة التي أصبحت تعتبر شكلا متطوراً من أشكال التنظيم القانوني والسياسي لمجموعة بشرية وهي الممثلة للشعب وفقاً لاتفاق ضمني بين أفرادها للعيش في ظل سيادة واحدة في دولة واحدة وخاصةً الدولة الديمقراطية. (الاتحاد العام التونسي للشغل ...، مرجع سابق، ص ص 33 – 35).

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ظل النظام الديمقراطي الفعلي توصف بأنها علاقة تكامل وليست علاقة تعارض، لذلك فهذا الفهم يُعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي الحقيقي، فالحديث عن وجود مجتمع مدني في مجتمع ما لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية الفعلية قادمة لا محالة في المجتمع بل كل ما يعنيه أن هناك مواطنين متنوعين في أهدافهم وراغبين وقادرين على لعب دور مهم في صنع القرار المختلف وصياغة السياسات المناسبة والصالحة لتحقيق المصلحة العامة للجميع دون استثناء. كما أن المجتمع المدني يتصف بكونه ديمقراطي فعلي عندما لا تسوده قيم التعصب والكراهية بين أفراده ومؤسساته وعدم تغليب المصلحة الذاتية الضيقة على المصلحة العامة المشتركة فيه، عندها يصبح وجود هذا المجتمع بمؤسساته ديمقراطياً وبذلك يكون مقدمة للتحول والتنمية المستدامة في داخل المجتمع بشكل حقيقي. (هويدا عدلي، 2000 م، ص 28).

إن المجتمع المدني بكافة مؤسساته يقوم بوظيفة هامة في داخل المجتمع وهي بناء الديمقراطية الفعلية، إذ يعتبر ساحة هامة لتطوير فضائل وقيم ديمقراطية مهمة ولازمة وأساسية مثل التسامح (*) والاعتدال لدى الجميع والرغبة الصحيحة في الوصول لحلول وسط ومقبولة واحترام وجهات النظر المختلفة لدى الفئات الاجتماعية المتنوعة، وهكذا يقوم المجتمع المدني بمؤسساته المتباينة في أهدافها على أساس تنوع في المصالح والنماذج والاهداف بشكل سليم في إطار جماعة سياسية واحدة وشعور كل فرد ومؤسسة فيه بالمواطنة. (هويدا عدلي، مرجع سابق، ص ص 34 - 35).

أما النظرية الليبرالية وأن لم تعتبر الوحدة للمجتمع المدني إلا أنها ساهمت في بلورة مفهوم المجتمع المدني بشكله الحديث، حيث أن نظرة هيجل تمثلت بأن الدولة تتجاوز المجتمع المدني ولكنها لا تلغيه، وهناك مقولة أخرى ترى بأن المجتمع المدني بكافة مؤسساته ينتج عن عمل الإنسان لوحده في داخل المجتمعات. (الاتحاد العام التونسي للشغل ... ، مرجع سابق، ص ص 39 - 41).

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث بكل مما يلي:

1 – الكشف عن صورة التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية.

2 – تحديد صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني.

3 – توضيح وجود وعمل وتأثير الحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية.

4 – معرفة الوجود لصورة الديمقراطية في ظل العولمة، والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي، وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في العالم.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في المساهمة العلمية والعملية بكل مما يلي:

1 – يُزود صورة التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية في المجتمعات.

2 – يُنمي صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات.

3 – يُعزز وجود وعمل وتأثير الحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية في المجتمعات.

(*) التسامح:

هو: ((الإقرار بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للآخرين، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يُستخدم لتبرير الاعتداء على تلك القيم الأساسية ويجب أن يُمارس التسامح من قبل الافراد والمجموعات والدول)). ((فالتسامح لا يعني استبعاد الاختلاف في الرأي ولكن الاعتراف بحق المختلف في التمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية)). (المصدر: هويدا عدلي، مرجع سابق، ص 83 ، وص 122).

4 – يُساهم في معرفة الوجود لصورة الديمقراطية في ظل العولمة والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في مجتمعات العالم.

1 - التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني:

لقد ظهر المجتمع المدني بشكل واضح في العصر الحديث خاصةً بعد ظهور النظام الرأسمالي في أوروبا، حيث بدأت أوضاع العمال تزداد سوء من حيث تشغيلهم لعدد ساعات طويلة وانخفاض أجور العمال وظروف العمل القاسية مثل غياب وسائل الأمن الصناعي، ومن حيث تشغيل فئات أخرى كالنساء والأطفال والعمل على استغلالهم من قبل القائمين على النظام الرأسمالي متمثلين بأصحاب المصانع والمنشآت الاقتصادية في هذا النظام، ولكن بعد ذلك حصل ردود فعل من قبل العمال، ففي بريطانيا مثلاً وتحديداً في العام 1824م تم وضع قانون ينص على السماح بإيجاد اتحادات عمالية على الرغم من مواجهة هذا القانون من قبل أصحاب المصانع آنذاك.

لقد قامت النقابات في تلك الفترة وهي فترة التحول الرأسمالي الصناعي في دول أوروبا واستغلال العمال من أجل حماية حقوق العمال والدفاع عنها في وجه استغلال الرأسمالية لها، وفي أول أيار عام 1886م حصلت موجة اضطرابات عنيفة في الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بحقوق العمال من حيث تحقيق عدد ساعات العمل لثمانية ساعات في اليوم فقط على الرغم من ما واجهه المتظاهرين من أعمال تنكيل بهم إلى أن تم وضع الأول من أيار هو عيد للعمال في مختلف دول العالم ومع زيادة عدد النقابات في العالم بعد ذلك حيث وصلت في أعداد أعضائها عام 1897م إلى 3.5 مليون شخص أو عامل، وبالتالي فقد عمل تأسيس تلك النقابات على نقل العمال من حالة التشتت إلى حالة من الاتحاد والتضامن من أجل النضال لتحسين الظروف الحياتية لهم، (إبراهيم مشورب، 1998 م، ص ص 31 – 34) ومن الملاحظ أن طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني تختلف بطبيعة اختلاف الأنظمة السياسية ودرجة تطورها في الوجود والحكم.(إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 10).

إن العمل على صياغة قانون جديد للجمعيات الخاصة في تلك المجتمعات أصبح يشكل ضرورة قانونية ووطنية ملحة لدى الجميع وذلك انطلاقا من الدور الكبير الذي تلعبه تلك الجمعيات المدنية في حياة المواطنين وايجاد حقوقهم المسلوبة بدءاً من تقديم المساعدات الخيرية لهم بمختلف النواحي ووصولاً إلى تمكين أواصر القربى فيما بينهم كأفراد فاعلين في المجتمع، (إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 29). حيث ظهر أن واقع ووجود مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الأنظمة والمجتمعات في مختلف الدول ظلت تعمل باستمرار إلى أن وصل إلى حالته المتطورة حالياً من حيث وجودها ودرجة تأثيرها خاصةً في الدول ذات النظام الديمقراطي الفعلي القائم على أساس الفكر السياسي الليبرالي الحر.

إن مفهوم المجتمع المدني كما تم الإشارة إليه أصبح ذات مدلول للحداثة والتقدم في دول ومجتمعات العالم، حيث تم الربط هنا بين المجتمع المدني وبين عملية التحول الديمقراطي الفعلي في داخل تلك المجتمعات، (محمد عابد الجابري، 2005 م، ص ص 173 – 174) فهذا تأكيد على أن وجود التحول الديمقراطي الفعلي في ظل وجود المجتمع المدني أصبح متلازماً له، وذلك بعد أن وجد المجتمع المدني بشكل كبير في دول ومجتمعات الغرب بدايةً ومن ثم أخذ في الانتشار عالمياً.

كما أن مفهوم المجتمع المدني قد ظهر ليعبر عن التطور الحاصل في المجتمعات والدول والذي عرفته دول أوروبا في العصر الحديث بسبب انتقالها من المجتمع الزراعي الإقطاعي في الماضي إلى المجتمع الصناعي البرجوازي في الحاضر وذلك بفعل التغير النوعي الذي حدث في مجال التجارة والصناعة في تلك الدول والمجتمعات كافة. (محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 178).

إن وجود المجتمع المدني بمؤسساته المتباينة في أهدافها واعمالها تختلف بحسب وجود النظام الحاكم في الدولة صاحبة الشأن بذلك وبحسب طبيعة نظام الحكم الموجود فيها أيضاً حيث يظهر تطور ذلك واهميته واختلافه عن غيره من خلال ما يلي:

1. ففي المجتمع الرأسمالي: وبعد أن سيطرت الطبقة البرجوازية على الإقطاعية، حيث سمحت بوجود مؤسسات المجتمع المدني ولكن مع إبقائها تحت جزء من سيطرتها.
2. المجتمع الاشتراكي: فلا وجود فيه لمؤسسات المجتمع المدني لأن الدولة في ذلك المجتمع وضعته تحت سيطرتها وهذا ما أضعف المجتمع الاشتراكي.
3. أما في دول العالم الثالث: فقد عملت الدولة فيها على السيطرة شبه الكاملة على مؤسسات المجتمع المدني خاصةً في ظل غياب المضمون الديمقراطي الحقيقي للسلطة الحاكمة فيها. (إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص ص 10 – 11) .
4. إن مؤسسات المجتمع المدني كافة تتعزز في وجودها وأعمالها ومطالبها المشروعة وتتوطد في ظل انتشار الديمقراطية الفعلية والحريات العامة في داخل الدول والمجتمعات، فإذا انعدمت الديمقراطية الفعلية فقدت هذه المؤسسات المتنوعة قدرتها على الاستمرار السليم لذلك فتموت بشكل تدريجي، فهكذا كان الحال وسيبقى في مختلف دول ومجتمعات العالم مثلما ظهر في الماضي والحاضر وما سيكون عليه المستقبل القريب والبعيد. (إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 11).

أما النظرية الاشتراكية في رؤيتها للمجتمع المدني ومؤسساته فيرى غرامشي في تعريفه للمجتمع المدني بأنه هو المجال المهم الذي تسعى الدولة وحكومتها من خلاله الى فرض هيمنتها على المجتمع بكافة مؤسساته وفئاته، وذلك من خلال تشكيل الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والاحزاب السياسية المهمة فيه بل والمؤسسات الدينية والاجتماعية أيضاً والتي تسعى لصبغ كل المجتمع برؤيتها للعالم أجمع، أما الرؤية المخالفة لذلك حيث عرف كوهين Jean Cohen المجتمع المدني بأنه ذلك الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المهمة في وجودها واعمالها، فهو بذلك مرادف للمجال الاجتماعي وغيره Social Realm والذي يشتمل على عدداً من المؤسسات العاملة والروابط المهمة وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي المرتبط بكل ما هو خاص بالفرد والجماعة والمجتمع Privacy، بمعنى آخر هو مجالات الاختيار الأخلاقي الفردي المستقل للجميع. (هويدا عدلي، مرجع سابق، ص ص 23 - 26) بحيث يقوم المجتمع المدني على عاملين أو مقومين مهمين ورئيسيين في ظل الوجود الديمقراطي الفعلي وهما:

1. التعددية التنظيمية للجميع.
2. الاستقلال النسبي عن الدولة بشكل سلمي. (هويدا عدلي، مرجع سابق، ص 175).

ISSN: 2706-6495

2 - مفهوم المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات المختلفة الموجودة في داخل المجتمع والدولة وهي مؤسسات وجمعيات (*) وهيئات ونقابات (**) وأحزاب سياسية (***) ووسائل إعلام متنوعة (****) ... الخ، وتعمل بانفصال نسبي عن الدولة القائمة وعن حكومتها أيضاً المتمثلة بصفوتها المتولية لمقاليد الحكم فيها، ويتحدد هدفها أي هدف مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي الفعلي والحد من سلطة الدولة القسرية إذا وجدت، (إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 9) إضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني بكافة مؤسساته هو الذي يتشكل بناء على العقد الاجتماعي ويعتبر إطاراً مقابلاً لإطار الدولة التنظيمي القائم. كما لا بد من الذكر هنا أن المنظمات غير الحكومية المتمثلة بمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني تختلف فيما بينها عن

(*) الجمعية: General

هي: ((نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي هيكل من هياكل الإدماج السياسي والاجتماعي. وهي أيضاً تدريب فردي وجماعي على الاستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقاً للنفع العام)).

إن الجمعية كجزء من مؤسسات المجتمع المدني تشكل قوة ثالثة بين السلطة والجمهور كما تعمل على التوسط بين الدولة والمواطن. كما أن إنشاء أي جمعية يأتي دائماً من الرغبة في الاتحاد والتعاون والتبني لبعض القضايا المشتركة من أجل المجموع والعمل على إدماج تلك الفئة مع الحياة العامة ولا بد من الذكر هنا أن الانتماء لأي جمعية عادةً ما يكون بشكل طوعي. كما أن الهدف من قيام الجمعية هو التعاون بين أعضاءها من أجل العمل على تقديم المساعدة القائمة على المصلحة المشتركة. (المصدر: إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص ص 11– 13).

(**) النقابة: Die Korporation

هي: ((بمثابة الأسرة الثانية لعضو النقابة، فهي تجمع بين مجموعة من الأفراد المشتركين في مهنة صناعية واحدة، تجمع بينهم في رباط أشبه ما يكون بالرباط العائلي ... . كما يوصفها الكاتب هنا بقوله: ((والنقابة إحدى الوسائل المحورية التي تنقذ المجتمع المدني من التشتت والتفكك، وتجعل لذراته نظاماً ونسقاً. فهي التي تحافظ على الفرد في المكان الذي هو في النظام الإجتماعي للتجمع المدني، وتمنعه من الابتعاد عنه لكي يلتزم بالمنطق الجهنمي للربح والتمرد، وتتوصل إلى هذه النتيجة بإقامة شكل من التضامن الجماعي بين أعضائها على قاعدة عملهم والتقسيم العام الذي يحدد هذا العمل)). كما أن النقابات لها دور كبير في خطط التنمية السياسية والعمل على النهوض بحالة المجتمعات الموجودة فيها من نواحي عديدة اقتصادية واجتماعية وحتى في المجالات السياسية في بعض الأوقات. (المصدر: محمد عثمان الخشب، المجتمع المدني عند هيجل، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 2002م، ص ص 142 – 143 – وص 247) .

- كما تعرف النقابة: Syndicate أيضاً كما ورد تعريفها في القاموس الخاص بهذه المفاهيم على أنها هي: (حركة تهدف لتجميع الأشخاص الذين يمارسون مهنة واحدة لأجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة)، (المصدر: موريس نخله وآخرون ...، القاموس القانوني الثلاثي (قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2002م، ص 1683) .

أما تعريف الاتحاد، أو الوحدة، أو الحلف: Federation , Union , Alliance

فيعرف على أنه هو: (ما ينشأ بالاتحاد، ثمرة التوحيد، تجمع عضوي لمجموعات إنسانية "جمعيات نقابات ... الخ"، مثل نقابة اتحاد العمال حالياً ونقابة المحامين ونقابة مهنية، بحيث تكون هذه النقابات أو الجمعيات في البلد الواحد أو في بلدان مختلفة، مثل الاتحاد النقابي العالمي المنشأ في شهر تشرين الأول عام 1945 م، والهادف إلى تأمين التضامن العالمي للعمل وبالمعنى السياسي الدولي هو اتفاق بين أكثر من دولة من خلال معاهدة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو اندماجية)، (المصدر: موريس نخلة وآخرون ....، مرجع سابق، ص ص 30 – 31).

ولا بد من الذكر هنا أن الاتحاد أكبر من النقابة فهو يمكن أن يضم عدد كبير من النقابات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد طلبة فلسطين. (المصدر: الاتحاد العام التونسي للشغل ...، مرجع سابق، ص 15).

(***) كما يعرف الحزب: Party أيضاً كما تم تعريفه في السابق، ولكن هنا يعرف من وجهة نظر كل من المنظران "لاسويل وكابلان" على أنه:

هو: ((مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين في الانتخابات)). أو كما عرفه سيجموند نيومان هو: ((تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع ..... يتنافس – سعياً إلى الحصول على التأييد الشعبي – مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة)). (المصدر: إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 146) .

(****) وسائل الاعلام: Media

الإعلام هو: (عملية اتصال. وهو قبل كل شيء إقامة اتصال بين فرد او جماعة، لديه مرسلة Message يريد ايصالها الى فرد او جماعة آخرين. ولكي يقوم هذا الاتصال لا بد من توافر أربعة عناصر: مرسل، ملتقط، قناة اتصال ومرسلة، لذلك "فوسائل الاعلام" هي: تلك الوسائل التي يتم بواسطتها تناقل المعلومات بواسطة وسائل الاعلام المقروءة (المتمثلة بالصحف والمجلات) / المسموعة (المتمثلة بالراديو) / المرئية (المتمثلة بالتلفزيون وشبكة الانترنت).

المنظمات والمؤسسات الاخرى من حيث تشكيلها وأهدافها ومهماتها، حيث تمتاز عن غيرها بكونها ذات طابع استقلالي في هيكلها عن الحكومة الموجودة وعن الأحزاب السياسية العاملة بشكل عام. كما تأتي المبادرة الجماهيرية عند تشكيلها، وتهدف الى عدم الربحية الفردية لها ولأفرادها وأيضاً يتم العمل على تطويرها كهدف أساسي لها، وذلك باعتمادها على أكثر من مصدر لتمويلها، (ناصر علي ناصر وسعيد عوض سعيد، 2004م، ص 160) حيث أن تلك المنظمات الممثلة للقوى الاجتماعية والثقافية والسياسية بشتى أشكالها تنعكس من تلك التنظيمات الغير حكومية المتمثلة بمنظمات المجتمع المدني.

كما تم تعريف المجتمع المدني أيضاً على أنه هو المجال الواقع بين الأسرة والدولة في داخل المجتمع، وهو عبارة عن مجموعة من النظم والمنظمات والمؤسسات والهيئات المختلفة غير الإرثية وغير الحكومية في نشأتها ووجودها وأعمالها وأهدافها ويجمع مؤسسات المجتمع المدني أعضائها في رابطة موحدة لكل مؤسسة لها على أساس المصلحة والإرادة الحرة. (محمد عثمان الخشب، مرجع سابق، ص 17).

كما تم تعريف المجتمع المدني :Civil society أيضاً على أنه هو كافة القوى المجتمعية الحية والفاعلة والعاملة في حياة المجتمع والدولة بشكل واسع أي أنه هو الأحزاب السياسية والجمعيات التعاونية الخيرية والأندية والروابط والاتحادات المهنية والنقابات العمالية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، (احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، 2002م، ص 139). ولا بد من الذكر هنا أن المجتمع المدني بكافة منظماته نشط بشكل كبير وفعال في المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 م، فهذا بدوره يعزز من وجود النظام الديمقراطي في داخل المجتمع الفلسطيني والجامعات الفلسطينية أيضاً هذا كمثال بسيط من واقع هذا المجتمع.

أما الفضل في مصطلح المجتمع المدني فيعود إلى الفيلسوف الأسكتلندي التنويري "آدم فيرجسون" Adam Ferguson (1723 م– 1816 م) في كتابه المشهور فيما يتعلق بهذا المفهوم بعنوان "مقال في تاريخ المجتمع المدني" (An Essay On The History Of Civil Society) والذي ظهر في سنة 1767 م. أما بعد ذلك فقد عُرف مصطلح المجتمع المدني من قبل العديد من المنظرين والفلاسفة ومنهم كونت وهيجل ويرجع الفضل لهيجل في عمله على تمييز مصطلح المجتمع المدني عن الدولة بشكل واضح لم يسبقه توضيحاً له من قبل بهذه الصورة المُفضلة له. (محمد عثمان الخشب، مرجع سابق، ص ص 18 - 20). كما أن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات غير حكومية وغير موروثة، بحيث أن الانتماء إليها يُعتبر بمحض الإرادة والمصالح المشتركة والمتبادلة بين الجميع، (محمد عثمان الخشب، مرجع سابق، ص 159) حيث تشكل المؤسسات الأهلية ما أطلق عليه في علم الاجتماع بمفهوم رأس المال الاجتماعي (*****) .

(*****) رأس المال الاجتماعي: Social Capital

هو: ((المجموع الكمي والنوعي للمؤسسات والجمعيات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية في مجتمع من المجتمعات بالقياس لعدد السكان))، (المصدر: محمد عثمان الخشب، مرجع سابق، ص 163). ولا بد هنا من توضيح لمفهوم رأس المال الرمزي وهو: Capital Symbolic

يعني على ما يرى بورديو، القبول أو الاعتراف أو الاعتقاد بقوة أو بسلطة من يملك أكثر، أو شكلاً من الاعتراف بالشرعية، أو قيمة معطاة من الإنسان، ويرتبط هذا المفهوم بمبدأ السلطة ومبدأ التميز أو الاختلاف "في الخصائص" ومبدأ الأشكال المختلفة لرأس المال، ويدخل في مختلف الحقول وفي مختلف أشكال السلطة أو الهيمنة، أو في أشكال العلاقات. واعتبار الدولة مصرفاً من راس المال الرمزي يعتبر بعداً جديداً من أبعاد الدولة. (المصدر: عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، عمان: دار أسامه للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الطبعة الاولى، 2006 م، ص ص 261 – 262) .

كما أن المجتمع المدني هو البنية التحتية لممارسة الديمقراطية الفعلية بشكل حقيقي ولا تداول للسلطة الحاكمة داخل مؤسسات المجتمع المدني دون ديمقراطية فعلية، (محمد عثمان الخشب، مرجع سابق، ص ص 165 – 169) لذلك فله مميزات يختلف بها عن غيره أي عن المجتمع العادي منها:

1. وجود علاقة طردية بين تشكيل مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية. (ناصر علي ناصر وسعيد عوض سعيد، مرجع سابق، ص 151).
2. هناك علاقة طردية بين المشاركة السياسية للمواطنين في صناعة القرارات السياسية المتعلقة بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين وجود منظمات المجتمع المدني، إذ بدون تلك المؤسسات لا تتم المشاركة من قبل الجمهور.
3. كما وتعمل هذه المنظمات أي منظمات المجتمع المدني كمكمل لعمل الدولة في حالة عجزها عن القيام بوظائفها في مختلف الجوانب. (ناصر علي ناصر وسعيد عوض سعيد، مرجع سابق، ص 161).
4. كما أنها تحتل أو تُمثل كنقطة ارتكاز أو كعامل متوسط بين الحكومة والجمهور، لذلك تشكل مؤسسات المجتمع المدني تأثير على الرأي العام وعلى الصفوة الحاكمة في داخل المجتمع والدولة. (روبرت. أ. دال، 1995 م، ص 554).

أما فيما يتعلق هنا بالمقارنة بين الواقع العربي فيما يتعلق بالتحول للمجتمع المدني المرتبط بالتحول الديمقراطي تدريجياً وبين تطور المجتمع المدني في دول أوروبا بعد فترة التطور الصناعي والتجاري فيها ولا بد من العرض هنا لصفات الحالتين العربية والغربية بشكل مفصل ومهم وكيفية استغلال الغرب للعرب بعكس حالتهم هم عندما تطوروا من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة التجارة والصناعة الحديثة، لذلك فإنه لا بد من وجود تطور صناعي وتجاري للانتقال إلى حالة المجتمع المدني ومن ثم الأحزاب السياسية للقيام بدورها للتسليم لمقاليد الحكومة على عكس ما يحدث في المجتمعات العربية في الماضي والحاضر وهو الانتقال من القبيلة إلى الحزب السياسي مباشرةً أو قيام الأطر الاجتماعية إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والصحيح أن تكون الأحزاب السياسية ناتجة عن تطور الحركات الاجتماعية في البداية من دون المرور بتلك المراحل، فهذا يعتبر أنه لا يقوم بعمل تلك الأحزاب السياسية على أسس تحولات ديمقراطية فعلية وصحيحة وسليمة وفعالة وفعلية، لذلك فلا بد من الاشارة هنا إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعاملي الزمان والمكان عند الحديث عن تطور المدنية وصولاً إلى المجتمع المدني بكافة مؤسساته المتنوعة في الحياة حسب المؤسسات الخاصة به والتي تشكل المحددات للمجتمع المدني أو كما يسمى مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي الحر بشكل فعلي (محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص ص 179 – 181).

3 ـ أهداف مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية:

تعتبر منظمات المجتمع المدني أي المنظمات غير الحكومية في داخل الدول والمجتمعات هي الأفضل في التعبير عن اهتمامات المواطنين كما كان يرى في ذلك أهالي دولة كوريا الجنوبية في طريقهم ودعوتهم للتحول الديمقراطي الفعلي منذ سنة 1987 م، حيث أن ذلك يُظهر الدور الإيجابي للمنظمات الأهلية أكثر من غيرها، كما يتطلب قيام تلك المنظمات المدنية لوجودها بطريقة فاعلة وتاريخية لما يلي:

1. الدعم المادي لها.
2. وجود استراتيجية واضحة من قبل الحكومة للتعامل مع هذه المنظمات الأهلية. (هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، 2004 م، ص 55).

إن مؤسسات المجتمع المدني هي تلك الأبنية غير الحكومية داخل المجتمعات فلا يعني القول بأنها أبنية غير حكومية إنها بعيدة عن العملية السياسية الممارسة أو أنها غير مؤثرة فيها وعليها وإنما يعني أنها لا تقع في قلب أبنية صنع القرار السياسي وتنفيذه والتقاضي طبقاً له، فهي تقوم بمهام حيوية بالنسبة للمدخلات والتغذية العكسية للتأثير في ذلك النظام السياسي الحاكم من خلال صفوته الموجودة، وأهم هذه الأبنية وأكثرها بلورة هي الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة العامة،
(عبد المطلب غانم، 1984م، ص 66) وبذلك فإنه ومن خلال وجود المجتمع المدني بمؤسساته وروابطه المختلفة يتم عندها تمكين كافة الجماهير من تنمية الوعي الديمقراطي الفعلي وايجاد ثقافة المشاركة لديهم في العمل العام عموماً والممارسة السياسية خصوصاً في ظل الوجود غير المُكتمل لتطبيق الديمقراطية الفعلية في داخل النظام السياسي الحاكم. (هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 3).

4 - عوامل نجاح المنظمات الأهلية:

هنالك العديد من المؤثرات التي تساهم في العمل على نجاح المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني ومن هذه المؤثرات هي:

1. لا بد من وجود تنظيم ما بين الحكومة والمنظمات الأهلية لنجاحها، وذلك حتى تكون أعمال كل منهما بعيدة عن العنف وللعمل أيضاً بطريقة سليمة وسلمية للنهوض بالأهداف الوطنية بطريقة فعالة.
2. التنافس السلمي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي المُتمثل بالصفوة الحاكمة فيه حتى تتم المشاركة والفعالية في السياسة العامة للمجتمع والحكومة القائمة فيه.
3. وحدة وهدف المنظمات الأهلية كل حسب اتجاهه وقيامها على أساس ديمقراطي داخلي وخارجي في داخل كل منهما.
4. تغير سياسات المجتمع المدني خاصةً بعد تحقيق المستوى الديمقراطي الفعلي بحيث تسعى لتحقيق أهداف أخرى ملائمة مع الديمقراطية الفعلية والعمل على استمراريتها وعدم اختراقها.
5. استمرارية مؤسسات المجتمع المدني في قيامها على:

أ- التحضير على المشاركة السياسية والفعالية السياسية.

ب- تنمية السلوكيات والقيم الديمقراطية من أهمها التسامح والاعتدال والمساومة واحترام رأي الآخرين وإمكانية الحوار الفعال معهم.

ت- حث المنظمات الأهلية المواطنين لحل مشاكلهم المجتمعية الخاصة دون تدخل خارجي من قبل الدول الأخرى. كما ظهر فإن المجتمع المدني يوفر أساس قوي للديمقراطية الفعلية وذلك بتوفيره العديد من فرص المشاركة للجميع من خلال ازدياد درجات المؤسسية والتنظيم في داخل المجتمع الديمقراطي، حيث يساهم ذلك في استقرار وتماسك النظام الديمقراطي الفعلي وزيادة قدرته على التنبؤ المستقبلي وتلبية مصالح ورغبات جميع أفراده، (هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص 57 - 58) فمع أن عملية التحول الديمقراطي يزداد من خلالها الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني ويتنوع وجودها وتتطلب تعقيداتها ليس فقط من خلال العمل التطوعي الذي عليه وعلى مبادراته تنشأ مؤسسات ومنظمات هذا المجتمع، ولكن هذا العمل التطوعي يحتاج الى جهاز تنفيذي متطور يضع له مشروعات خططه وبرامجها وسياساته وإجراءاتها التنفيذية ومتابعاتها باستمرار، مما يؤدي الى تحول منظمات المجتمع المدني الى قطاع مؤسسي ثالث بالفعل،

وهذا القطاع يمتد في زيادة المسافة بين الأسرة والدولة ويغطي مجالات متعددة ومختلفة من العمل من بينها الدور الاقتصادي بالإضافة الى الأدوار الأخرى. (هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 67).

لقد ظهر أن أهداف مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بالأساس هي: (إسماعيل الشطي وآخرون ...، 2006 م، ص 466).

1. الاهتمام بالحريات وحقوق الإنسان من جميع الجوانب.
2. مناهضة الفساد والدعوة للحكم الصالح من خلال السلطة الرابعة والنظام السياسي الحاكم أيضاً.
3. العمل على وضع معيار مرجعي موحد فيما بينها لتقييم تقدم أو تراجع الفساد محلياً وعالمياً.
4. عمل تلك المؤسسات على التشهير بالفساد مع الإعلام محلياً وعالمياً وحتى في الدول الديمقراطية نفسها، وذلك لتجنب الأخطاء فيها في حالة وقوعها أو كإجراء وقائي للمعرفة في بعض الظروف التي قد توجد فيها بعض حالات من الفساد من قبل البعض.
5. إيجاد خطاب مشترك لتلك المؤسسات للدفاع عن الإصلاح مع ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية للبلدان المختلفة ومع ضرورة العمل أيضاً على عدم فرض مفاهيم الدول الغربية القوية على الدول الضعيفة.
6. ضرورة التواصل والترابط بين تلك المؤسسات بواسطة وسائل الاتصال والإعلام.
7. عمل تلك المؤسسات على تشكيل جماعات ضغط بشكل كبير وفاعل حتى في داخل أروقة الأمم المتحدة وغيرها، لذلك فإن المجتمع المدني بكافة مؤسساته يكفل آلية مشاركة مستمرة ومركزية في داخل المجتمع. (إسماعيل الشطي وآخرون ...، مرجع سابق، ص22).

لقد تم وصف المجتمع المدني خاصةً في الدول العربية بأنه لا يزال يعاني من ضيق المسافة الحركية والأنشطة له، (مجموعة من الباحثين ...، 2005 م، ص 11) حيث أن المنظمات الأهلية الواقعة في أطار عمل المجتمع المدني يمكن أن تشكل إطاراً أكثر قدرة على تجسيد الاشتراك المباشر وغير المباشر من قبل المواطنين في تنظيم الشأن العام، والتعبير عن إرادتهم وتنوع حاجاتهم المطلوبة.

كما أن نشوء هذه المنظمات والجمعيات المتعلقة بالمجتمع المدني يعبر عن تغير نوعية الحاجات المجتمعية من جهة، ويعمل على ضرورة تغيير أسلوب ممارسة السلطة السياسية الحاكمة في المجتمع من الجهة الثانية. كما أن غياب مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى الشمولية والتسلطية في داخل المجتمع، (عبد العزيز الدوري وآخرون ...، 2001 م، ص ص 516 – 517) فلا تصبح التحولات المتنوعة والانفتاحات المتباينة ذات قيمة مقياسية في داخل المجتمع إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في القرار من قبل رأي عام استقر وتهيكل بصورة واضحة ومرتبة ومرئية وشفافية، (عبد العزيز الدوري وآخرون ... ، مرجع سابق، ص 522) وذلك على اعتبار أن المجتمع المدني هو القاعدة الحقيقية للدولة الموجودة وحكومتها القائمة، (سعد الدين إبراهيم، 1984 م، ص 44) بحيث أنه لا يمكن أن يتم الفصل بين المجتمع المدني بالأبنية الاجتماعية والثقافية الموجودة والسياسة لبنية النظام السياسي الحاكم، حيث أن البنية الثانية تستند على وجود البنية الأولى. (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 69).

أما فيما يتعلق بمساهمات المجتمع المدني بكافة مؤسساته في أثناء عملية التحول الديمقراطي حيث يعتبر الفصل بين الدولة والمجتمع المدني بكافة مؤسساته القائمة والعاملة فيه من المتطلبات الأساسية لقيام نظام ديمقراطي فعلي أينما كان عربياً أو غربياً. إذاً فقد تبين أن ذلك يتطلب اللامركزية من قبل الدولة القائمة وحكومتها الموجودة والفاعلة في عملها ضمنها، لذلك فإن رفض مركزية الآخر لا يجب أن يكون بالانعزال والتمركز في جهة منفصلة على اعتبار أن ذلك يعتبر ضد الحرية والديمقراطية الفعلية بقيمها المختلفة. (سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 80 – 81).

لقد عملت المدنية الحديثة على المساهمة بشكل كبير في الاندماج بين الناس والشعوب في مختلف المجتمعات بسبب التقدم الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات المتوفرة حالياً وأخذت تلك الصورة تعمل على المضاعفة في إمكانيات الاحتكاك بين مختلف أفراد المجتمعات سواء كانت مجتمعات غربية أم شرقية قريبة ام بعيدة، كما تعمل بذلك على الازدياد في الدخول في علاقات جديدة بين أفراد المجتمع نفسه والمجتمعات الأخرى بشكل عام.

5 ـ صفات المدنية وتأثيراتها:

هنالك العديد من الصفات التي تتصف بها المدنية الحديثة عن غيرها وذلك كونها مرتبطة بالحداثة والعمل على التحديث المستمر بازدياد في كافة مناحي الحياة المختلفة وهذه الصفات الخاصة بالمدنية والمرتبطة بعوامل التقدم والاستمرار الدائم فيه هي:

1 – تنمية الفردية للجميع في داخل المجتمع.

2 – توطيد وتوسيع التعاون بين الناس وبمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية.

3 – مضاعفة دخول الافراد في علاقات مع غيرهم داخلياً وخارجياً ومباشر أو غير مباشر.

4 – القيام بنشاطات مشتركة من قبل الافراد بمختلف مستوياتهم.

5 – مضاعفة عدد الفئات والهيئات والمنظمات في داخل المجتمع لتعمل بشكل متساند مع بعضها.

6 – إظهار أشكال التطور والتوسع ومنظمات المجتمع المدني والتي تعتبر ثمرة وعاملاً من ثمار وعوامل المدنية الحديثة المكونة لذلك.

7 ـ العمل من خلال المدنية لتشكيل رؤية تاريخية صحيحة عن المجتمع الموجود. كما أن الوطنية والقومية ليست هي تعبيراً عن قيم مطلقة خالدة بشكل محدد طالما أن الأمة ليست الشكل النهائي والكامل للمجتمع المدني ومؤسساته العاملة، كما أن تطور المدنية الحديثة باستمرار يخلق مجتمعات كلية تسير أكثر فأكثر نحو الاتساع والتعقيد خاصةً بعد التوسع في التخصص وتقسيم العمل في كافة الجوانب، ولن يتوقف هذا التطور والنمو عند حدود فترة زمنية معينة، على الرغم من الانخداع الذي يتولد دائماً في بعض المجتمعات ولدى بعض الفئات الاجتماعية، ويحمل البعض على الاعتقاد أن الحقبة الزمنية الحالية هي الاخيرة في التاريخ للفترة الموجودة حالياً، لذلك فإن تطور المدنية الحديثة إنما ينمو على مرّ التاريخ خاصةً في الوقت الحالي عبر مشاركة حقيقية ومتعددة الجوانب بحيث أنها تتسع قاعدتها باستمرار وهي المتمثلة بالمدنية، إذاً هي طبيعة العمل الاجتماعي للإنسان الفاعل في داخل مجتمعه وهي أيضاً حصيلة التفاعلات والتداخلات العديدة والمتنوعة الأشكال بين الناس والجماعات في قلب مجتمع مدني واحد،

فالمدنية الحديثة تعتبر الدافع لتشكيل منظمات المجتمع المدني والتي أدت بعد الاكتشافات العلمية الحديثة والاعمال التقنية المتطورة الى التمييز المتزايد للفئات الاجتماعية وأخذت تعمل بذلك في الاتجاه نحو التحقيق الأكبر في الادوار والعمل على القيام بها، ونتيجة لذلك تعددت وتباينت العلاقات الاجتماعية، بالإضافة الى التشابك والتعقيد فيها، فهذا الأمر يعمل على الزيادة في تشكيل منظمات المجتمع المدني في أي مجتمع كان وهو يُعتبر مواكباً للحضارة الحالية المتقدمة في مختلف دول العالم. (جان وليام لأبيار، 1983 م، ص ص 61 – 62).

إن المجتمع المدني كما يوصف أنه من الواضح مجتمع تاريخي يتغير باستمرار بالإضافة الى صفاته المتشابكة والمتنوعة في وجودها وأعمالها، وهذا التشابك المعقد من الأعمال والتفاعلات بين الجماعات المنظمة في لواء المجتمع المدني لا يقدم صورة مستقرة دائمة ولكنه يتطور بلا انقطاع، فالنشاط الذي تقوم به كل جماعة على حدا، يساهم في تحويل وسطها الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويترك آثاراً إيجابيةً أو سلبيةً على نشاط الجماعات الأخرى، وهكذا فإن اتصال المجتمع المدني على مرّ الزمن والعصور والفترات الزمنية المختلفة هو نوع من الخلق المتصل الذي تساهم فيه تلك المؤسسات بتفاعلها من خلال وجودها وأعمالها وأن عمل كافة الجماعات التي يشتمل عليها هذا المجتمع تُساهم في استمرار هذا المجتمع، فالاستمرار (Continue) يفترض استقرار البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لكن الخلق (Creatures) يستدعي العمل الحر لمختلف الجماعات التي تقوم بأعباء الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتخصصة لكل منها في مجال عمله وذلك لأن التقدم الحاصل في المجتمعات لا يصبح ميسوراً مالم تتوفر فيه الحرية الكاملة وبصورها المتنوعة الأشكال من سياسية واجتماعية واقتصادية لكل فرد من أن يحددّ ويبتكر، ويخلق مستعيناً بجهده الخاص إضافة إلى العمل المشترك بعيداً عن تحكم بعض المجتمعات القائمة حالياً من خلال نظام العولمة. كما أن المجتمع المدني الموجود في كل دولة يساعد غالبية الأفراد على التجديد والابتكار والخلق لكل شيء جديد وفقاً لعملهم ضمن إطار منظم لهم، بحيث يجعل من ذلك أمر سهلاً بل ويشجع على ذلك التجديد والابتكار في الأفكار الأيديولوجية والعملية منها أيضاً من أجل تقدم ذلك المجتمع، وهنالك أيضاً العديد من الظواهر الموجودة في ظل تواجد المجتمع المدني والمهمة في النظام الديمقراطي المطبق بصورة صحيحة وفعلية ولكن إذا كان تأثيرها يأتي بشكل ديمقراطي ايضاً فينعكس ذلك على كل منظمة غير حكومية وعلى الدولة والحكومة بشكل عام، وهذه المظاهر أو الظواهر الناتجة عن وجود المجتمع المدني هي: (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 72 - 75).

1- العلاقات الاجتماعية: (Social Relations) بين الافراد والجماعات بحيث أنها تشكل البنية التحتية لها فهي من عوامل التجديد الاجتماعي، وتعتبر هذه العلاقات الاجتماعية من العوامل الاساسية للعمل والانتاج، وهي أيضاً من العوامل المحركة للواقع الاجتماعي It Is One Of The Drivers Of The Social Reality ، بالإضافة الى كونها القوة الدافعة الى التغيير، وذلك على اعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية تشكل البنية التحتية الاساسية للمجتمع، فهي بدورها تدفع الفرد والمجتمع الى القيام بأعمال جديدة قائمة على التحديث والاقتداء بالمدنية الحديثة.

2- الفئات الاجتماعية: (Social Groups) التي يحسن النظر إليها كعقد Contract في شبكة العلاقات الاجتماعية In The Network Of Social Relations لا كمجموعات أفراد، بحيث تتطلب الفئات الاجتماعية الى الارتباط بالجماعة الكلية، حيث أن الجماعة كواقعة اجتماعية لا تظهر في المجتمع أو بين الناس إلا بالترابط والتنظيم الموجود، بحيث تعمل العلاقات المنظمة والدائمة على وجود الجمعية المشكلة من جماعات مختلفة مميزة فيما بينها، لتشكل في النهاية البنية الاجتماعية المناسبة والقائمة على التجانس في العلاقات بين أفرادها.

ISSN: 2706-6495

3- المؤسسات الاجتماعية: (Social Institutions) وهي الصيغ التنظيمية للمبادئ والقواعد والطقوس والعادات والتقاليد التي تحدد تنظيم البنى الاجتماعية المختلفة، وتعتبر هذه المؤسسات هي "البنية أو البنى الفوقية" بشتى أشكالها القانونية أو الدينية أو غيرها Various Ashcalhaholdinonye , Religious Or Other ، والتي تعمل بقصد الحفاظ على تماسك وتكاتف الجماعات The Cohesion And Solidarity Groups بشكل من التجانس والاستقرار والتنظيم الايجابي بين أفرادها Homogeneity And Stability And Positive Organization Among Its Members ، والمقصود هنا بالمؤسسة الاجتماعية هو كل بنية اجتماعية منظمة بشكل قوي تكون مهمتها القيام بوظيفة محددة وثابته حسب قواعد مستقلة عن إرادة أعضاء الجماعة المنظمة في إطارها ومتميزة عن علاقاتهم الاجتماعية العارضة بينهم، فهي داخل المؤسسات الاجتماعية من عوامل الانتظام الاجتماعي للمحافظة على تماسك مؤسسات المجتمع المدني وانتظامه في الوجود والعمل، فلا يمكن وجود مجتمع مدني بدون مؤسسات وهي موضحة بالشكل التالي:

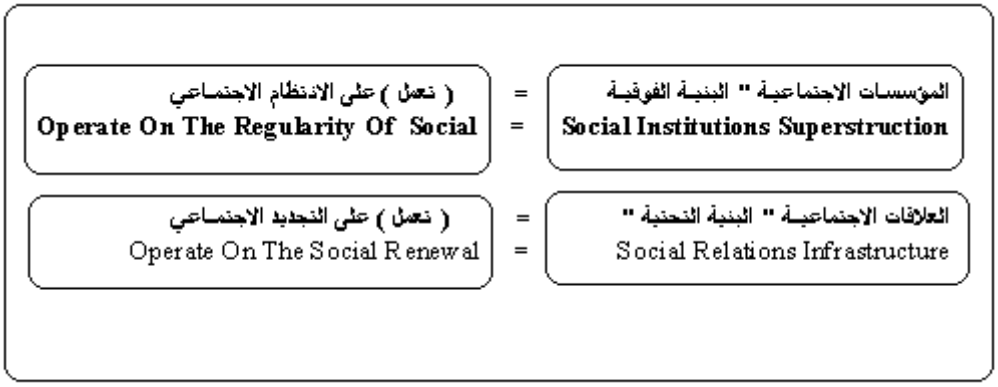

تم تصميم هذا الشكل من قبل الباحث في الدراسة الحالية بناءً على المعلومات من المصدر السابق وهو: (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص 75) .

إن المجتمع المدني بحاجة للتجديد باستمرار أيضاً فالعلاقات الاجتماعية تتطلب التحديث المُتمثل بعملية البعث في التجديد وتأمين الحريات اللازمة لنشاط الجماعات والافراد للحفاظ على تواجد المجتمع المدني، والمجتمعات المدنية تحتاج الى التوافق بين الاستقرار والحركية Compatibility Between Stability And Mobility أي التوافق بين الحاجة الى النظام ودواعي التقدم Compatibility Between The Need For Order And Progress is ، فكلما كان هنالك تقارب بينهما أي بين المؤسسات الاجتماعية وبين العلاقات الاجتماعية أو البنية التحتية والبنية الفوقية يؤدي ذلك إلى التقارب بينهما والى إيجاد التوازن المناسب والمطلوب ما دام هنالك الاصلاح والتجديد والتطوير والتحديث ظاهراً بصورة مستديمة ومستمرة للمؤسسات الاجتماعية الموجودة والعاملة في داخل المجتمع (Reform And Renewal ,Modernization And Development In Asustainable And Ongoing Social Institutions Located)، فهذا يقع على عاتق السلطة السياسية الحاكمة بجزء كبير منه على اعتبار أن الوسائل اللازمة للقيام بذلك تُعد من ممتلكاتها وعلى اعتبار أن ذلك النظام الاجتماعي في وجوده الحقيقي هو عمل يصنع ويعاد صنعه في داخل المجتمع باستمرار على مر الزمن وليس من المعطيات والتشكيلات الجاهزة التي يحتفظ بها الجميع كما هي،

وذلك بعد ان تقوم السلطة السياسية الحاكمة بواجباتها اتجاه ذلك الاصلاح Reform والتجديد Renewal من دون تناقض ما بين النظام الموجود والتقدم فيما بينهما أو عدم التناقض بين الجانبين وهما "النظام والتقدم". (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 76 - 78).

إن وجود المجتمع المدني وعمله الفاعل يشكل صمام الأمان في داخل المجتمع والوسيلة الوحيدة لعدم التعارض بين النظام السياسي الحاكم والتقدم في النظام الديمقراطي الحاكم، بحيث يكون هذا المجتمع المدني لـتنتظم فيه السلطة السياسية الحاكمة وتمارس عملها بشكل يكفل لها القيام بوظيفتها المطلوبة بشكل صحيح في حفظ النظام ككل وفي دفع التقدم على حد سواء لمصلحة الجميع، ولقد كانت مدرسة أوغست كونت المتمثلة بالوضعية بحملها شعار "النظام والتقدم في المجتمع والدولة" محاولة تأليفية تهدف الى تقديم حل نظري للجميع، وفي الوقت ذاته تقديم حلّ عملي لرجل الدولة أي الحاكم أو للصفوة الحاكمة ككل، وقد تم عرض رأي كونت حول هذه النقطة وتمت مناقشته ببيانه الباهر في توضيح طبيعة النظام بالعادات الموجودة والمؤسسات القائمة وطرائق العمل المتنوعة التي تستجيب كل آن للضرورات الملحة واللازمة للجميع. أما التقدم فينبغي تحديده بالابتكارات الحديثة Innovations التي تنجم عن الوعي المباشر لهذه الضرورات الملحة لدى الجميع سواء كان المجتمع أم الحكومة أم الدولة. (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 79 – 80).

لقد ظهر أنه ونظرا لأهمية المجتمع المدني فيوصف بأنه التعبير عن القطب المجتمعي الموازي للسلطة والذي ظهر المصطلح في سياق فكر الأنوار مرتبطاً بقيم الحرية والذاتية بالمعنى الصحيح، فمن وظائف المجتمع المدني كعناصر لوجود الحركات الاجتماعية هي: (سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، 2006 م، ص ص 118 – 119).

1- تكريس القيم السياسية الفاعلة في داخل المجتمع.
2- إيجاده لقاعدة أساسية تعمل على التكاتف والتعاضد الاجتماعي بين الجميع أفراداً ومؤسسات.
3- يعمل على عملية الموازاة لشمولية الدولة بكافة مؤسساتها.
4- يحد من سلطة الدولة وحكومتها القائمة على الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة في الأعمال.
5- كما أنه يعمل على العقد التنازلي بمعنى الاهتمام وتفضيل المصلحة المشتركة على المصلحة الخاصة.
6- كما يعمل المجتمع المدني بالإضافة إلى الأمور السابقة على القيام بالعقد التفويضي أيضاً، بمعنى أيجاد الإرادة المشتركة بعد تحولها من الإرادة الخاصة عند كل فرد أو فئة اجتماعية معينة.

إن السيادة السياسية أو السيادة الشعبية المتمثلة بالجماهير المجتمعية تظهر من خلال وجود المؤسسات غير الحكومية والتي تكمن أهمية وجود المجتمع المدني من خلالها وخلال العمل على تحقيق أهدافها، فمن شروط وجود الديمقراطية الفعلية أيضاً ونجاح مؤسسات المجتمع المدني بشكل حقيقي هو الانفتاح والتسامح (Openness And To Lernace)، على اعتبار أن التجارب الغربية التنموية قامت بالأساس على عاملين أساسيين وهما الليبرالية الاقتصادية والتعددية السياسية، فهنا تكمن ضرورة وجود مؤسسات المجتمع المدني هذا فيما يتعلق بوجود التعددية السياسية، أما في ظل وجود الليبرالية الاقتصادية والتي تعني الحرية الاقتصادية للجميع من دون إكراه وذلك بعد أن أخذت تلك الدول بالتطور من الإطار الاقتصادي إلى الإطار السياسي، (سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، مرجع سابق، ص ص 123 – 124) لذلك فيجب أن يقوم المجتمع المدني على قيم حقوق الإنسان والانفتاح السياسي كمؤشرات يجب الاعتماد عليها،

بحيث أنه يكون لها دلالات وقواعد مجتمعية قوية وتعبر عن مواقع فاعلة (Sites Actors) في الحلبة أو الساحة السياسية (The Political Arena). (سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 130).

كما أن المجتمع المدني المتطور بكافة مؤسساته يمثل ركيزة أساسية لترسيخ الديمقراطية الفعلية والمطبقة في داخل المجتمع من خلال نشر ثقافة الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها وإجراءاتها، وبالمقابل فإن الديمقراطية الفعلية تمثل إطاراً سياسياً ملائماً لنمو المجتمع المدني وتحديد دوره باستمرار. (حسنين توفيق إبراهيم، 2005 م) كما أنه لا بد أن لا يغيب عن البال العمل على إدراج ثقافة المجتمع المدني وليس فقط الاكتفاء بتشكيل منظماته وذلك ليبقى المجتمع المدني في تجديد مستمر وقائماً على التحديث والتجديد في أفكاره وشكل منظماته، وتشكيلها في الوجود والعمل الفاعل والمؤثر على الجميع وإقامة المنظمات الجديدة له وكيفية العمل على تأثيرها ايجابياً في النظام السياسي الموجود أي الحاكم، وذلك على اعتبار أن تعدد المجتمعات المدنية هو البؤرة التي تنمو فيها المدنية الحديثة وتتجدد باستمرار، (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص 61) فالمدنية لها تأثيرات إيجابية كثيرة مثلما يظهر هنا، فالخلاصة أن المدنية تزيل المسافات البعيدة لكنها تزيد من حدّة الفروقات المتنوعة وتوسّع مجالات الاتصال بين الجميع لكنها تغنيها أيضاً بالحديث والتطور، وهكذا تسعى الى دمج الفئات الاجتماعية المتشعبة والمتزايدة باستمرار في وحدات شاملة تسير أكثر فأكثر نحو الاتساع والتقارب من حيث العمل المهم في داخل الدولة والمجتمع. (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص 62).

6 - مميزات المجتمع المدني: (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص 52).

تتصف مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الأهلية أو المؤسسات غير الحكومية عن غيرها من المؤسسات الحكومية بالعديد من الصفات، وذلك كون وجودها من المتطلبات الاساسية والاولية لوجود النظام الديمقراطي الحاكم بشكل فعلي في أية دولة ومجتمع كان وهذه الصفات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني هي:

1- يتميز المجتمع المدني بتنظيم مشترك وذهنية مشتركة لدى الجميع.
2- يتطور باطراد في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الصحيح بمعنى أنه كلما كبرت شرائح المجتمع ازدادت منظمات المجتمع المدني في الوجود والعمل.
3- يمتاز بأنه لم يبلغ حده النهائي، فهذا دليل على تحديثه من حيث الزيادة والأعمال.
4- تختلف منظمات المجتمع المدني من حيث الاتساع والبناء والعناصر المشتركة التي تشكلها ويعود ذلك الاختلاف للموقع التاريخي والمحيط الاجتماعي والطبيعي الموجود فيه والتي تشكلت فيه منظماته أيضاً.
5- المجتمع المدني بمنظماته يتميز بمجموع خاص له ومتنوع ومعقد من البنى والمسالك والمواقف الجماعية التي تشكل منظماته المختلفة.
6- كما يتميز المجتمع المدني بنماذج ثقافية ورموز ومعتقدات وقيم خاصة به بحسب الدولة الموجود فيها ذلك المجتمع على اختلاف هيئاته ومنظماته المشكلة له.
7 – لا حدود للمجتمع المدني من حيث تشكيل هيئاته أو منظماته.

8 – إن منظمات المجتمع المدني في أي مجتمع ديمقراطي تولد عن طريق الاتحاد بين فئات مختلفة سواء كانت فئات متماثلة في التخصص الدراسي أو في التخصص في العمل أو غيره من البنى الموجودة في المجتمع المنوي به ذلك أي المجتمع الديمقراطي، فمن الصفات الاخرى للمجتمع المدني من حيث بنيته هي:

1- أنه مجتمع كلي: (Holistic) أي أن تلك المجموعات المفرزة وظيفياً قد جاءت ثمرة من ثمرات المدنية والتي أدى تطورها الى العمل على التخصص في الوظائف المبني على اساس التقسيم في العمل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها في النظام الديمقراطي. فهذا يعني أن كل إنسان مواطناً عليه أن يشكل جزءاً من هذا المجتمع المدني سواء بطريقة غير مباشرة "العائلة وغيرها" أو بطريقة أخرى مباشرةً، كالانتماء الحزبي "السياسي" وغيرها.

2 – أنه مجتمع منظم: (Organizer) أي يمتاز بالاستقرار والتنظيم في العلاقات الناشئة بين أفراده ومنظماته، بحيث يمثلان خلال هذا التنظيم وهما الجماعة والفرد الموجود في تنظيم معين وقواعد مرسومة معينة مسبقاً لهم أيضاً.

3 – أنه مجتمع وفق لثقافته: (Working On The Assembly) ويعمل ذلك المجتمع المدني بمختلف مؤسساته على التكتل بين الافراد في جماعات منظمة كالجمعيات والمؤسسات الأهلية والاحزاب السياسية وغيرها.... (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 70 – 72).

4 - كما يتصف المجتمع المدني من ناحية إعطاءه الحرية للأفراد واستقلاليته عن الدولة بما يلي: (إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 9).

أ- يعمل الفرد فيه بشكل طوعي وبحرية تامة.

ب- العمل فيه وبمؤسساته يتم بالاستقلالية عن الدولة والحكومة.

ت- تعمل مؤسسات المجتمع المدني بانفصال نسبي عن الدولة والمؤسسات الأخرى.

ث- يتحد هدف مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي الفعلي.

ج- كما يتمثل عمل مؤسسات المجتمع المدني ويقوم ذلك العمل على الحد من سلطة الدولة القسرية.

إن عملية التحول الديمقراطي الفعلي في داخل المجتمع لا بد إلا أن تأتي من خلال التوسع الرأسي والأفقي(**) المتمثل في إرساء القيم الخاصة بالمدنية والمجتمع المدني، لذلك فالديمقراطية الفعلية قد جاءت مرتبطةً بالحداثة (***) ودولة المؤسسات والقانون، لذلك فإن المعطى الأساسي الذي يتحدد به الجوهر في أي مجتمع هو مدى نسبته إلى المدنية الحديثة، (محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 187) بحيث أن ذلك يرتبط بالمعطيات المتوفرة،

(**) التوسع الرأسي (العمودي): Vertical Expansion (Vertical)
يتمثل بالتوسع في مبادىء الديمقراطية المطبقة في مؤسسات المجتمع المدني، والنظام الحاكم أيضاً.
أما التوسع الأفقي: Horizontal Expansion
فيتمثل بزيادة عدد مؤسسات المجتمع المدني.

(***) الحداثة: Modernism :
هي: ((ظاهرة غربية انطلقت من أوروبا مع الثورة الفرنسية (1789) م، وعنت التغير في النظام السياسي من النظام الملكي الى الديمقراطي الذي يقوم على سلطة الشعب والمجالس الممثلة للشعب، واعتماد الليبرالية نظاماً اقتصادياً، والمساواة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي. وإلزامية التعليم للأطفال والانتقال من نموذج الجماعات والطوائف الدينية المتحاربة الى المواطن لا ابن الطائفة أو الدين. وتذويب الطوائف والأديان في بوتقة مدنية علمانية واحدة لا تمييز فيها على أساس عرقي أو ديني أو عملي، وبهذا تكون علاقة المواطن بالدولة لا بسلطة أخرى))، (المصدر: سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 223).

كما يُعتبر المجتمع المدني وبناءه من الضرورات اللازمة للتحول الديمقراطي، (مجموعة من الباحثين ...، مرجع سابق، ص ص 11 – 13) بحيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تأطير العمل الوطني بكافة جوانبه سياسية كانت أم اجتماعية وثقافية، لذلك فيجب ضرورة تفعيل أدوار المنظمات غير الحكومية بواسطة انضمام أكبر عدد ممكن لها من المواطنين.

كما أن هنالك صفات للمجتمع المدني لا بد من ترجمتها كقيم ومبادئ في الواقع الملموس وهي:

1 - عدم التمييز والتحيز بين الأفراد والمؤسسات.

2 العدل والانصاف والمساواة بين الجميع.

3 - الانفتاح على الحضارات الاخرى سواء كانت قريبة أم بعيدة.

4 - التقدم والأخذ بالعلوم والمعرفة الحديثة من مختلف الدول والمجتمعات.

5 – كما أن المجتمع المدني كفيل بتطبيق تلك المبادئ والقيم وترجمتها في حالة كانت مختلف القوى الاجتماعية والسياسية تعمل في اتجاه واحد مناسب مع احترامها لتلك المبادئ والعمل ضمنها وفي نطاقها وعدم تجاوزها أو عكسها. (الاتحاد العام التونسي للشغل ... ، مرجع سابق، ص ص 46 - 47).

6 – كما أن المجتمع المدني والذي وصف بالمجتمع المفتوح المؤسس على التوافق الإرادي وقابلاً للتنوع، حيث تتمركز الديمقراطية الفعلية حول البنى المختلفة السياسة والاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها مؤسسات المجتمع المدني، بحيث أنها تنبثق من قناعات اجتماعية. (شانتال. ميلون. دلسول، 1994 م، ص ص 225 -228).

أما بخصوص ميزات المجتمع المدني ومقوماته الأساسية التي يتصف بها وتؤهله لعمله الفاعل فإنه قد تم وصفه بانه المجال الذي تتجسد فيه حاجات جماعية معينة واهتماماتها بصورة خلاقة ومنظمة ومبتكره ومتجددة ومستقلة بحيث تتم تلك الأعمال جميعها باستقلالية كاملة في داخل المجتمع والدولة. (هويدا عدلي، مرجع سابق، ص 27).

إن العمل على النقد للأثار السلبية من قبل البعض من المفكرين وخاصةً فيما يتعلق بأمور التحديث وثورة التكنولوجيا من زاوية تنميط أذواق وسلوكيات البشر وإضعاف حريتهم في الاختيار المباشر أو غير المباشر فإن ذلك يُظهر أن القيم الفردية وخاصةً في الدول الغربية ما تزال تتمتع بالقدرة على التطبيق لدى الشعوب غير الغربية وأن دول الغرب هي التي عرفت مفهوم وممارسة أعمال المجتمع المدني كمؤسسات فعالة لممارسة الديمقراطية الفعلية، ويطلق هنا مفهوم الحيز أو الفضاء العام على المجتمع المدني بمؤسساته العاملة والذي يشير الى ساحة كاملة وواسعة، بحيث يشارك فيها الأفراد والجماعات في النقاش حول قضايا تخص الشأن العام في الدولة والمجتمع وفي مناخ متحرر من الإكراه أو التفرقة بينهم مما يؤدي الى تمكينهم من التأثير عبر ما يسمى بفعل التواصل الاجتماعي Communication Action بينهم بما يقلل ذلك من نفوذ قوى أخرى مثل بعض الجهات المعينة التقليدية أو الإجبار من قبل الغير سواء كان ذلك فردياً أو جماعياً أو مؤسسياً أو ثقافياً. كما أن التوسع للفعل الاجتماعي السليم يلزم وجود وعمل المجتمع المدني في سياسته الجماهيرية وتأثيرها الفاعل، (هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص 9 - 11) كما أن الحد من الفجوة ما بين مؤسسات المجتمع المدني وتطبيق السياسات المؤسسية في النظام الحاكم وإيجاد القنوات اللازمة للمشاركة فيها من قبل الجميع، فضلاً عن التحرر من الحكم السلطوي الذي قد يوجد في بعض الدول وانتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة بأعماله تعتبر مناقضة لتطبيق الديمقراطية، (هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 39) فهذا يعني أن المجتمع المدني يعمل على التقارب والحد من الفجوة ما بين الجماهير بواسطة مشاركتها بمؤسساته وبين المؤسسات الحكومية في الدولة من خلال الوجود الصحيح لمنظمات هذا المجتمع والنخبة

السياسية الموجودة فيه، (*) لذلك فالمجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الفردية والجماعية الاختيارية المنظمة بشكل قانوني ودقيق في المجال العام بين الأفراد والدولة والحكومة، كما عُرف المجتمع المدني أنه هو تلك الفئات والمؤسسات الاجتماعية الناتجة عن حالة الحداثة والتطور الحاصل التي تقع بين الجماعات الأولية ومؤسسات الدولة الحاكمة المتمثلة بالصفوة أو النخبة الحاكمة. (هويدا عدلي، مرجع سابق، ص ص27 - 29).

7 ـالمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني: (هويدا عدلي، مرجع سابق، ص 34).

لقد ظهر أن هنالك العديد من المؤشرات الاساسية الدالة على وجود المجتمع المدني في أي مجتمع ديمقراطي فعلي ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1. وجود التعددية التنظيمية والمشاركة السياسية في داخل الدولة والمجتمع.
2. الاستقلال النسبي عن الدولة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
3. التسامح السياسي بين الجميع والمتمثل ذلك بمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.
4. الحق في الاختلاف لدى الجميع أفراداً ومؤسسات.
5. قيام نظم هذا المجتمع على أساس المساواة والمشاركة والتسامح بين الجميع.
6. التصرفات والسلوكيات غير الدالة على التعصب من قبل أفراد المجتمع وأفراد الصفوة الحاكمة.

8 ـ الحركات الاجتماعية:

إن الحركات الاجتماعية Social Movement (*) والأحزاب السياسية الجماهيرية الموجودة والعاملة في داخل المجتمعات تمثل ظاهرة أساسية من الظواهر الاجتماعية في التاريخ القديم والحديث للمجتمعات البشرية كافة، فقد صاحب هذه الظاهرة تطور الديمقراطية النظرية والتطبيقية أيضاً وفقاً للنظام البرلماني الغربي تدريجياً وذلك عبر تطور التنظيمات السياسية من الشكل البسيط إلى الشكل بالغ التعقيد مثلما هو ظاهر تحديداً بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بعد أن كانت قد تمثلت فترة الربع الأخير من القرن التاسع عشر بظهور تلك الحركات الاجتماعية القومية في العديد من الدول وأيضاً لمشاركة أكبر عدد ممكن من الناس في عمليات الانتخابات واعطائهم حقهم في التصويت بشكل مستقل ولكن بعد تقدم الصناعة وظهور

(*) النخبة السياسية للمجتمع المدني: The Political Elite Of Civil Society
تقصد الدراسة بالنخبة السياسية للمجتمع المدني ((بالنخبة السياسية غير الحاكمة والتي تمارس التخصص السلطوي للقيم في منظمات المجتمع المدني، التي تنتمي إليها، وذلك من خلال سيطرتها على بعض مصادر القوة والموارد السياسية مثل الثروة (جماعات رجال الأعمال)، أو العضوية (النقابات العمالية)، أو أصوات الهيئة الناخبة (الأحزاب السياسية) أو حق مراقبة ممارسة المهنة (بعض النقابات المهنية)، أو القدرة على ممارسة التأثير والإقناع (رجال الصحافة والاعلام) أو الخبرة الفنية والعلمية والثقافية (أساتذة الجامعات والجمعيات العلمية ...). وعلى هذا فالمقصود بنخبة المجتمع المدني نخب الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى فقد اعتبرت النخبة نخبة سياسية غير حاكمة نظراً لما تلعبه من دور في التأثير على صنع السياسة من ناحية، وتشكل الرأي العام من ناحية أخرى. أي نظراً لدورها في صياغة التطور السياسي للمجتمع. هذا فضلاً عما سبق الإشارة اليه من ممارستها للتخصص السلطوي للقيم)). (المصدر: هويدا عدلي، مرجع سابق، ص 14).

(*) الحركات الاجتماعية: Social Movement
هي: ((قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغييرات معينة في النظام الاجتماعي القائم، أو هي حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو آخر))، (المصدر: إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة – دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د. ط، 1992 م، ص 327).

البيروقراطية في الجهاز الحكومي أخذت تلك المجالس النيابية والتشريعية في القرن العشرين تضعف أقل من الفترة السابقة وهي فترة ربع القرن الأخير من القرن التاسع عشر خاصة بعد ظهور حكومة التخطيط الاقتصادي واتجاه دولة الرفاه، حيث أصبح للجيش القوة حتى في ضبط القرارات التشريعية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما كان تشكيل الجيوش في الدول والعمل على تنميتها وازدياد أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية أحدى الأسباب المباشرة في العمل على انحسار الدور الهام للهيئات التشريعية الموجودة في تلك الدول حيث تمثل ذلك بفترة التصنيع للأسلحة خلال فترة الحرب الباردة، فهذا أدى إلى إنشاء المزيد من الجيوش والتكنولوجيا الحربية والميزانيات الضخمة المحققة لذلك العمل (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص ص 333 - 335) على حساب تطور الأنظمة السياسية.

كما أن الحركات الاجتماعية كما يدعي التنظير الغربي الحديث وتشكيلها داخل الدول والمجتمعات يعتبر بعيداً عن المعيار الطبقي بالمعنى الماركسي، حيث يرجع التنظير الأوروبي الحديث وخاصةً القائم على اساس التفسير وفقاً للنظام الرأسمالي لأسباب نشأة هذه الحركات الاجتماعية الى ثلاثة أسباب رئيسية هما: (عبد العالي دبلة، 2004 م، ص 56).

1. تدخل الدول ذات الشكل البيروقراطي في النسيج الموجود للمجتمع.
2. عمليات الهيمنة الثقافية الممارسة من قبل الصناعة المعرفية الإعلامية.
3. بالإضافة الى التغييرات المستجدة محلياً وعالمياً حيث ساهمت بشكل كبير في ظهور تلك الحركات الاجتماعية.

إن الحركات الاجتماعية الجديدة تُمثل عبر الصيرورة التاريخية إحياء للمبادئ والممارسات الديمقراطية في كثير من البلدان والمجتمعات، وهي تمثل واحداً من المحاور الركينة للثقافة المدنية وللمجتمع المدني. (أنتوني غدنز، 2005 م، ص 488) أما فيما يتعلق بالرؤية المختلفة عن تلك الحركات الاجتماعية حيث يرى البعض أنها تمثل تأثيرات دينامية يمكن أن تؤدي باستمرار إلى تفكيك أو تهديد الأنماط المستقرة من السلوك البشري ومن ثم تتحول إلى مصدر سريع للتغيير الحديث في داخل الدولة والمجتمع. ولقد ارتبط ظهور الحركات الاجتماعية بالحقبة الحديثة،

حيث ظهرت إلى جانب ظهور أفكاراً أخرى مثل حقوق المواطنة ومفاهيم المساواة والديمقراطية، إذاً فهنا يظهر بوضوح أن للحركات الاجتماعية دوراً فاعل في تنمية الديمقراطية الفعلية في المجتمعات أينما وجدت، وهنا يشترك رأي كل من أولريخ بك "مجتمع المخاطرة" مع هابرماس "المجال العام" في دعوة تلك الجماعات والحركات الاجتماعية كافة إلى القدرة على الضغط والتأثير على الآليات السياسية التقليدية الموجودة، ولا سيما في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية الفعلية والمحافظة على البيئة المناسبة للجميع والدفاع عن مصالح المستهلكين في داخل الدولة والمجتمع. (أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص ص 723 - 729).

كما يعتبر مفهوم الحركات الاجتماعية مصطلح حديث حيث بدأ التوسع في الحديث عنه في القرن التاسع عشر، بحيث أخذت تلك الحركات الاجتماعية مثل حركة العمال في نمو وانتشار كامتداد للحركة الديمقراطية الفعلية وتعبيراً عن إيمان المجتمع بها من قبل الجميع. كما ظهر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كحركات الطلبة Student Movements والمرأة والعمال وأخذت تلك الحركات تطالب باستقلال بلادها من الاستعمار خاصةً في البلدان النامية . (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 329).

كما أن الحركات الاجتماعية تختلف عن الأحزاب السياسية حيث أن الحركات الاجتماعية لا تسعى لتسلم مقاليد الحكم وإنما تسعى لمحاولة تغيير في بعض من المظاهر التي قد توجد في فترة من الفترات الزمنية، (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 327) وهنالك العديد من الميزات التي تمتاز بها هذه الحركات الاجتماعية عن غيرها من التشكيلات الأخرى العاملة في داخل الدول والمجتمعات كافة.

9 - ميزات الحركات الاجتماعية :

هنالك العديد من الميزات التي تتصف بها الحركات الاجتماعية عن غيرها من الحركات الاخرى وذلك كونها تختلف في أهدافها عن غيرها من التشكيلات الاخرى كالأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية الاخرى ومن الصفات الاساسية التي تمتاز بها الحركات الاجتماعية المنعكسة بذلك في سعيها لعملها الاساسي من أجل العمل على تحقيق أهدافها وهي تتمثل فيما يلي:

1. تهدف الحركات الاجتماعية إلى تحقيق مصلحة عامة لجميع أفراد وفئات المجتمع.
2. تدعو لأيديولوجية معينة من خلال وجودها وتنظيمها وعملها.
3. وقد تناصر قيادة كاريزمية في داخل أو خارج المجتمع.
4. وقد تكون صادرة عن إحدى الطبقات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية كالعمال وحركة الطلبة وغيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى.
5. وتتمثل الحركات الاجتماعية في نهايتها إلى تحقيق بعض الأهداف والى تشكيل حزب سياسي لأن الغالب أن الحركات الاجتماعية تقتصر إلى التنظيم المستمر،(*) أو قد يسيطر عليها أحد الأحزاب السياسية الموجودة مسبقاً، كما أنه من الممكن أن تتحول الحركات الاجتماعية إلى جماعة ضغط وتأثير في داخل المجتمع.
6. للحركات الاجتماعية أثر على التوجه الديمقراطي كنظام حاكم في المجتمع والدولة. (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 327).
7. تعتبر الحركات الاجتماعية وليدة المجتمعات الحديثة، وقد تصاحب الحركات الاجتماعية نشاطات بعض الأحزاب السياسية وإذا ما كتب للحركات الاجتماعية النجاح فيمكن أن تؤثر في الحكم أو تشارك فيه.
8. لذلك تشكل الحركات الاجتماعية مظهراً للمجتمعات الحديثة الموجودة حالياً في مختلف مناطق ودول العالم.

10 - أنواع الحركات الاجتماعية:

يوجد نوعين أساسيين من الجماعات أو من الحركات الاجتماعية في داخل الدول والمجتمعات وهي:

1 – الحركات الاجتماعية بصفة عامة.

2 – الأشكال السياسية المنظمة في ممارسة البعض. حيث تعتبر من هنا أن الحركات الاجتماعية وذلك كونها تدور حول التفاف أعضاء هذه الحركة حول فكرة أو رأي معين ومن ثم يتم التعبير عن ذلك بإحدى الوسائل المعدة كالتظاهرات والاحتجاجات

(*) التنظيم: Organization
هو: ((التدرج من حيث المسئوليات والوظائف والأدوار التي يقوم بها أعضاء التجمع))، (المصدر: إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 328).

عليه أو عقد المؤتمرات المناصرة له وما شابه ذلك من أعمال الحركات الاجتماعية المختلفة. ولقد عملت أفعال الحركات الاجتماعية في السبعينات من القرن الماضي أي القرن العشرين على النهوض بقيام الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبالتالي إلى رفع المستوى في الوعي لدى المواطنين وجعلهم أكثر دخولاً للمشاركة السياسية كالانتخابات الديمقراطية وما شابه ذلك. كما أخذ يعتبر التنظير الاجتماعي على تسمية الحركات الاجتماعية بمفهوم "القوى الاجتماعية" Social Forces وذلك على اعتبار علماء الاجتماع لما لهذه الحركات من أهمية، حيث تعتبر أنها تمثل في الغالب الجوهر الأساسي والأولي بالنسبة للتنظيمات السياسية الموجودة حديثاً في داخل المجتمعات. كما أن نجاح واستمرار الحركات الاجتماعية في عملها وسعيها لتغيير الأوضاع المتدنية في داخل المجتمعات يرتبط بظروف وملابسات متعددة ومختلفة، حتى تقنع الجماهير بها وتنضم إليها في أفعالها السياسية بهدف تحقيق أهداف مهمة لها بعد أن تقتنع الجماهير بأن ذلك يمثل مصلحة لها ولفئات اجتماعية غيرها. كما أن الانقسامات والخلافات في داخل الحركات الاجتماعية تعمل على التقليل من تحقيق أهدافها الأساسية نظراً لانشغال ممثليها بأهداف ثانوية داخلية، حيث يضعف ذلك التمسك بالمبادئ الأساسية للحركات الاجتماعية وذلك بسبب بعض الخلافات التي قد توجد متمثلة بالقيادة والتمثيل والمبادئ الاقتصادية والثقافية المتبناة من جانب الحركات الاجتماعية لقدرتها على إيجاد وإحداث نوعاً من التغير في المجتمع، كما تُحدث تغييراً في نواحي أخرى مثلما عمل ذلك على التقليل من الحركة الطلابية في ستينات القرن الماضي أي ستينات القرن العشرين وفشل حركة السود في الولايات المتحدة الأمريكية. (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص ص 328 - 332).

لقد ظهر أن التنظيم وتحديداً المسئوليات تُعتبر من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر للحركات الاجتماعية لضمان نجاحها في الوجود والتنظيم والعمل في داخل الدول والمجتمعات، فالحركات الاجتماعية مع الوقت تحتاج لضوابط تنظمها للعمل على النهوض بها وتطويرها بهدف القدرة على نجاحها في الوصول إلى تحقيق أهداف معينة لها، حيث ظهر أن عدم ذلك التنظيم للحركات الاجتماعية في فترة الستينات من القرن العشرين هو ما جعل تلك الحركات لم تحقق مزيداً من نجاحاتها وذلك نتيجة لرفضها وعدائها المتمثل بالرفض ذات الطابع البيروقراطي الذي كان موجوداً آنذاك في الأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية الموجودة. كما أعتُبر عقد الستينات من القرن الماضي "القرن العشرين" البداية الحية لبعض الحركات الاجتماعية، وكان في مقدمتها حركة الطلبة في أوروبا وتحديداً في فرنسا، حيث أخذت تلك الحركات دوراً مهماً كان له تأثيراً في الحياة السياسية في هذه المجتمعات،

لذلك فالحركة الاجتماعية توصف بأنها هي مسعى جماعي لمقاومة أو تعزيز التغير في المجتمع الذي تعتبر هذه الحركة جزءاً مهماً منه. ولقد ظهرت الحركات الطلابية وخاصة في فرنسا بعد أن حدثت اتجاهات في السيطرة البيروقراطية من قبل الطبقة البرجوازية المتنفذة في دول أوروبا خاصةً في فترة الستينات من القرن العشرين، حيث عمل المالكون لرأس المال بسيطرتهم المبطنة عن طريق ما يسمونه بفائدة تعزيز النمو الاقتصادي، حيث جاءت حركات الطلبة في الستينات من ذلك القرن كرد فعل مباشر على تلك المحاولة من هذه السيطرة. كما اعتبرت حركة الطلبة في النصف الأول من القرن العشرين وخاصة حقبة الستينات والسبعينات من أهم الحركات في تلك الفترة، والتي تمثلت بالحركة الطلابية الفرنسية عام 1968م حيث بدأت كنشاط مستقل في الحياة السياسية، وأيضاً يضاف إلى ذلك التلاقي الواعي الذي لأقته تلك الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والدول العربية متمثلةً بجمهورية مصر العربية خاصةً في جامعات المنصورة والإسكندرية عام 1968 م وفي عام 1977 م تحديداً في شهر يناير من العام الأخير المذكور، والتي تمثلت بحركة الجماهير وانضمام الكثير لها،

كما عملت الحركة الطلابية في تلك الفترة على اجتذاب الفئات المالية والفلاحية لها في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، حيث تمثل فترة الحركة الطلابية في تلك الفترة وخاصةً في عام 1977م الذروة في نشاط الحركة الطلابية المصرية. (إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص ص 326 - 333).

يتضح من هنا أن الاهتمام بعملية التنمية السياسية الواجبة على الحركات الاجتماعية المتمثلة بالمؤسسات غير الرسمية أو ما يُطلق عليه بمنظمات المجتمع المدني يأتي من خلال عملها على تحقيق أكبر قدر ممكن من عملية التجانس والانسجام بين ثقافة الجانبين وهي ثقافة النخبة وثقافة الجماهير الموجودة في داخل المجتمع الساعي لذلك النمو والتحول الديمقراطي الصحيح وذلك لا يتم إلا من خلال عمل الجماهير المنتظم بذلك من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ومنها الحركات الطلابية الموجودة في داخل المجتمعات، ولا بد هنا من الذكر للعديد من أسماء الحركات الطلابية في عدد من المجتمعات والتي عملت بشكل جدي على النهوض بحالة البعض من تلك المجتمعات والاقتداء بالمنهج الديمقراطي في أنظمتها السياسية الحاكمة، فمن أهم وأشهر تلك الحركات الطلابية الجامعية في البلاد المختلفة في العالم ما يلي:

أ – الحركة الطلابية في فرنسا.

ب – الحركة الطلابية في مصر.

ج – الحركة الطلابية في إندونيسيا.

د – الحركة الطلابية في إيران.

هـ - الحركة الطلابية في أفغانستان.

و - الحركة الطلابية في كوريا الجنوبية، وهناك العديد من الحركات الطلابية الأخرى في الماضي وفي الوقت الحالي والتي ما زالت تعمل وتناضل من أجل النهوض بواقع المجتمع الموجودة فيه.

11 - الديمقراطية في ظل العولمة:

لقد وصف القرن العشرين بأنه عصر التحولات التاريخية العاصفة حيث تحول الى معسكرين وهما المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وأنفرد هذا القرن في نهايته بالمعسكر الرأسمالي والذي أدى في النهاية الى السيطرة من جانب واحد تمهيداً لتطبيق النظام العالمي الجديد المسمى بالعولمة ووصف القرن العشرين أيضاً بأنه عصر انتصار الثورات وانهيار النظام الاستعماري المباشر وعصر غزو الفضاء وعصر الحروب العالمية ونهايتها أو ما تسمى بالحرب العالمية الثالثة أو الحرب الباردة وعصر الثورة العلمية والعصر النووي. (صايل مومني، 1987 م، ص 52).

إن هدف العولمة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق السيطرة والهيمنة السياسية العالمية من جانبها فقط والعمل على القضاء على البؤر الثورية في شتى أنحاء العالم مهما كان هدفها، ناهيك عن السيطرة الاقتصادية على أسواق التجارة العالمية بشكل كامل وربط بلدان العالم الثالث بأحلاف ومحاور دائرة في فلكها سياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً وثقافياً، وهي تعتمد في ذلك على قواعدها المتقدمة في مختلف مناطق ودول العالم بما فيها المنطقة العربية من خلال التواجد الإسرائيلي وسياسة الاحتكارات النفطية داخلها، (صايل مومني، مرجع سابق، ص 60) لذلك فإن المتتبع لتطور الأنظمة السياسية الغربية بغض النظر عن طبيعتها في الحكم إلا أنها أصبحت تتبع سياسة الهيمنة في محاولاتها للسيطرة على العالم دولاً ومجتمعات من خلال النظام العالمي الجديد الذي أصبح واضحاً في انتشاره ودعوة الدول الغربية إليه والمتمثل في فبركة انظمتها للحكم وخاصةً في إطار خارج تلك الدول،

حيث أصبحت تلك الدول تدعوا للنظام ذات السيطرة من جانبها وهو العولمة ولكن بطريقة مبطنة وتحت أسماء ومسميات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وغيرها من المفاهيم الأخرى.

إن الدعوة للنظام الديمقراطي اليوم لم تعد لتخفى على أحد خاصةً بعد انهيار دول الكتلة الشرقية وهي الدول الاشتراكية ذات النظام المخالف للنظام الرأسمالي الغربي القائم في حكمه على الديمقراطية المفتوحة الحرة ذات الفكر الليبرالي الحديث، إلا أن العيب هنا ليس في النظام الديمقراطي كنظرية ولا في النظام الليبرالي الحر كنتيجةً لتحقيق ذلك، ولكن العيب في فئة ذلك النظام الحاكم التي أصبحت تحاول في السعي لتطبيق سياستها وخاصةً في خارجها الى السيطرة على العالم خاصةً في المجال الاقتصادي القائم على احتكار السياسة للسوق العالمية من خلال العديد من المؤسسات التي أسست وأسهمت في تلك السيطرة العالمية من أهمها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي أصبحت هي الماسكة للاقتصاد العالمي وأن كان ذلك بطريقة هادفة الى السيطرة على العالم اقتصاديا وفقاً لمتطلبات تلك الفئات الحاكمة لأنظمة الدول الرأسمالية الغربية الداعية الى التحقيق للنظام الديمقراطي المبطن في داخله بنوايا تلك الفئات المهتمة بالسيطرة العالمية القائمة على النظام العالمي الجديد وهو العولمة والمحاولات الجاهدة لتطبيقه بشكل كبير، ولذلك فالقضية الديمقراطية والمسلك الديمقراطي الفعلي هما عبارة عن حبل أمان المجتمعات وهي التي تواجه أية تدخلات من خلال صراعها المستقبلي خاصةً في ظل العولمة. (علي الكواري، 2004 م، ص 194).

إن ظهور العولمة Globalization [*] جاء مع بداية التسعينات من القرن الماضي أي القرن العشرين (محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 676) وهي السبب الرئيسي للتطرف الموجود حالياً في العالم، فالتطرف دائماً يدل على وجهة نظر أحادية الجانب سواء كان من جهة اليمين أو من جهة اليسار والانحياز لحساب فئة اجتماعية معينة على حساب فئة أخرى، مما يؤدي إلى ولادة مشكلات جديدة، وهذا ما هو حاصل حاضراً في مختلف الأنظمة الموجودة، (محمد عثمان الخشب، مرجع سابق، ص 11) فهناك بعض الآراء التي تقول إنه صحوة للدين الإسلامي وغيره، فهذا يعمل باستمرار إحياء للتعصب الموجود والعقول ضيقة الأفق غير المثقفة الموجودة في بعض المجتمعات، كما أن التعصب الاجتماعي يعمل على إخفاء الآراء الصحيحة والامتناع عن التشهير بها ونشرها. (جون ستيوارت مل، 1996 م، ص ص 154 – 156).

إن الآلية المستخدمة حالياً من قبل الدول الغربية المُعولمة للعالم تجعل من الدول الأخرى، وخاصةً دول العالم الثالث أو ما تسمى بالدول النامية مجبرة على فتح حدودها، وخاصةً لأهداف اقتصادية باتت لا تقدر على مواجهتها بعد أن أصبح تأثير الاقتصاد عالمياً وليس على كل دولة على حدا، لذلك فأصبحت هذه دول تفتح حدودها أمام المنتجات ورأس المال الغربيين، حيث أصبح بمقدور الدول الغربية المقدرة على إلغاء عملية التنمية المستقلة أو التنمية الوطنية المتعلقة بكل دولة على حدا من خلال الاقتصاد، حيث أصبحت الدول الغربية ممارسة للهيمنة على الدول الأخرى، خاصةً دول العالم الثالث ومنها الدول العربية. (أسامه عبد الرحمن، 1997 م، ص ص 111 – 114).

---

[*] العولمة: Globalization

هي: ((نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة. ومن ثم فإن العولمة ظاهرة اقتصادية – تكنولوجية بالأساس. وفي هذه الظاهرة، التي تجسد طبيعة النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإن "قوة الدول لا تقاس بمتوسط الدخل الفردي، وإنما بعدد خطوط شبكة الإنترنت التي تستخدم في الدولة، وكيفية استخدام وفهم وتوجيه تلك المعلومات"))، (المصدر: محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية – في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004 م، ص ص 676 – 677).

كما أن التنمية الصحيحة بكافة أشكالها تهدف في أبعادها المختلفة وخاصةً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية إلى التقليص والحد من التمايز الاجتماعي القائم على زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، إلا أن سياسات دول العولمة تعمل على خدمة فئات محدودة من الأفراد، فذلك يعمق من التمايز المنافي والمناقض لعملية التنمية، بل ويهدم عملية التنمية من أساسها. وذلك بعد أن عملت الدولة الاستعمارية على التغلغل في اقتصاديات الدول المتخلفة أو الدول النامية. كما اعتُبرت سياسة العولمة هنا مرتبطة بعملية تهميش لمختلف دول ومجتمعات الوطن العربي بحيث تختفي من خلال عملية تلك التهميش السياسية لتلك الديمقراطية وحقوق الإنسان الظاهرة، حيث تمثل ذلك ببسط النفوذ للدول الغربية من خلال الأبعاد المختلفة للأيدولوجيا الغربية وهي المتمثلة بالبعدين الأساسيين وهما: (أسامه عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 116 - 118).

1. البُعد الاقتصادي: الذي يأخذ المنهج الخاص بالنظام الرأسمالي الغربي بمحوره وهو سياسة السوق الحرة.
2. البُعد السياسي: ومحوره الرئيسي وهو الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث تظهر هنا السياسة المطبقة والقائمة على نظاماً مزدوجاً للمعايير في تطبيق النظام الاقتصادي، أما البُعد السياسي فيطبق وفقاً لرؤيتهم المنعزلة فقط خاصةً فيما يتعلق بسيطرة الغرب من خلال سياسة العولمة، حيث أن الغرب لم يعد خاصةً في عصر العولمة طرفاً خارجياً من خلال أعماله، بل إنه يشكل الآن طرفاً داخلياً في معظم الدول والمجتمعات، سواءً بوجوده القسري المفروض، أو بوجوده المتغلغل في مختلف الدول عبر قوى تنطق باسمه دونما حاجة إلى أن تتكلم، حيث أن هذا الوصف للغرب بأنه بات هو الطرف أي الغرب المستعمر، والغرب هو النموذج والمثال في آن واحد. (محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص ص 186 – 189).

إن هذه المنظومة العالمية أو ما تسمى بالعولمة واستغلال الديمقراطية لمصالح خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا يُعتبر هو استعماراً جديداً، حيث أن سياسة العولمة تزيد من انتشار الأفكار والآراء عبر حدود الدول المختلفة وتعزز إحساس المواطنة النشطة في كثير من دول وبقاع العالم، (أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 479) فإذا بقيت العولمة دون مواجهة فسوف تلحق أضراراً بالغة وكبيرة وتطرح مخاطر جسيمة على حياة المواطنين العاديين في جميع أرجاء المعمورة دولاً ومجتمعات، (أنتوني غدنز، مرجع سابق، ص 488) لذلك فهناك ارتباط بين العولمة والتطرف فيعني ذلك ابتعاد الديمقراطية المنادى بها في ظل وجود العولمة.

إن قوانين التطور الرأسمالي تتمثل في قانون تركز وتمركز رأس المال مع ما يرافق ذلك من زيادة للفقر والبطالة في داخل الدولة وخارجها أي محلياً ودولياً، حيث أصبحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق أكثر تعرية من قبل بعد عام 2003 م. كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى في ظل نظام السيطرة العالمية وهو العولمة إلى تحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق واحد دون وجود عوائق أمام حركة رأس المال وهو رأس المال النقدي ورأس المال المنتج أي الصناعي، حيث يتم من خلاله وهو رأس المال الصناعي التحول إلى رأس المال النقدي، (مجموعة من الباحثين ...، مرجع سابق، ص ص 17 – 23) لذلك فأصبح العالم يقوم على أساس توسع رأس المال وحركة التجارة، (مجموعة من الباحثين ...، مرجع سابق، ص 39) وفقاً للنظام العالمي الجديد وهو المتمثل بنظام السيطرة ذات القطب الواحد أي العولمة.

لقد شهد شهر ديسمبر من سنة 1991 م انهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً وتحول دول الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة بينهم وهي معاهدة "ماستر نجت"، وهذا ما جعل فرنسيس فوكو ياما يتوقع أن المنظومة الفكرية والنظامية للدول والمجتمعات الرأسمالية – الليبرالية ستسود في تطور السياسة الدولية حتى نهاية التطور التاريخي الحالي ولا يوجد منافس لها،

إلا أنه وكما يظهر فإن النسق والنظام العالمي الراهن يتسم بحالة من عدم التوازن الواضحة لصالح المنظومة الرأسمالية نفسها ولكنها مسيرة لحالة من التوازن العالمي في مختلف دول ومجتمعات العالم حيث أنها ستتجه في مدى أطول نحو التعددية لذلك الحال. (محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 672 - 675).

لقد ظهر في بداية الحديث عن العولمة في هذه الدراسة أن البعض يعتبر أن موضوع العولمة هو خارج عن نطاق موضوع الديمقراطية، وعن موضوع الدراسة الحالية تحديداً ، ولكنه حسب رؤية الباحث في الدراسة الحالية لا يمكن دراسة الديمقراطية بمعزل عن ما يحدث عالمياً بحكم ان العولمة هي معياراً أو متغيراً عملي وعالمي موجود ولا يمكن تجاهله ولا تخرج أية دولة ومجتمع في العالم على نطاقه، ولا بد من النظر إلى الديمقراطية برؤية متكاملة ، فالمجتمع العربي الفلسطيني مثلاً لا يمكن النظر اليه بمعزل عن ما يحدث عالمياً بحكم انه جزء من هذا العالم وبحكم انه يعتمد في قيامه على المساعدات التي تقدم له من الخارج، فالديمقراطية أصبحت من متغيرات العولمة أو بعداً من أبعادها الاستراتيجية لدول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصةً، حتى ولو جاءت بها بثوب جديد وجميل فالمهم هنا هو الجوهر وهو المتمثل بالتطبيق الصحيح بشكل فعلي للتحول الديمقراطي الحقيقي وليس المظهر الذي يكمن خلفه الاستعمار المخفي أو الاستعمار الجديد أو العولمة. كما توصف العولمة بأنها تلتهم ثروات الشعوب، فقبل الحديث عن الديمقراطية في عصر العولمة لا بد من تعريف لمفهوم العولمة بشكل واضح وأبسط تعريف لمفهوم العولمة هو انها أي العولمة هي: "عملية سيطرة النظام ذات القطب الواحد وانتهاء الحدود بين الدول"، فالذي يتحكم بذلك هو العامل الاقتصادي أكثر من العامل السياسي فأصبح القرار الاقتصادي اليوم عابراً لحدود الدول والمجتمعات والقارات دون دعوة له، وذلك بسبب الحاجة الملحة التي اصبحت عند كل دول العالم لهذا العامل بحكم عدم قدرتها على مواجهة هذا التيار القوي الجارف الذي انهارت في ظلة كافة الدول والمجتمعات في هذا العالم اجمع دولاً ومجتمعات أيضاً.

إن الديمقراطية اصبحت تُستغل في ظل النظام العالمي الجديد وهو العولمة وذلك للعمل على تحقيق رغبات الدول القائمة على هذا النظام العالمي الجديد والمُعولمة لهذا العالم، وهي الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، فكل شيء بات واضحاً اليوم فمثلما حصل في العراق من تدمير وتحكم به تحت غطاء الشرعية الدولية ومحاولة اشاعة وجود حكم ديمقراطي للشعب العراقي، فالمنهج الديمقراطي الحقيقي والفعلي لا يأتي من الاعلى الى الاسفل وإنما العكس. ولا يأتي بهذه السرعة وإنما يحتاج الى فترات طويلة من الزمن لتطبيقه بالشكل الصحيح حتى تتشرب كافة فئات المجتمع لفهم هذا التحول بالمعنى الصحيح له وإلا ستكون عواقبه وخيمة اذا ما تم تطبيقه، من دون فهم له مثلما اثبت ذلك معظم المنظرين من ان سوء تطبيقه قد يؤدي الى الفساد والظلم وسوء الادارة الحكومية وعدم الشرعية لها أي للدولة وحكومتها وتسلطه كما اعتبرته الماركسية، فهذا يُثبت ما يجري حالياً في العراق، فاذا كانت العولمة في هذا العصر تأتي بعدم الحاجة لوجود الدول بشكل عام فما هي الحاجة الى الحدود الدولية وتطبيق الديمقراطية الليبرالية القائمة على اساس الحرية في عالم موحد محكوم من قبل قطب واحد ولا تقوم العدالة فيه؟

لقد اشار صامويل هنتنجتون الى الفساد في ظل عدم التطبيق السليم للديمقراطية على انه وسيلة غير شرعية لرفع المطالب الى النظام واستغلاله من قبل الحاكم لإزاله أي واحد يريده هذا أي الحاكم المستبد فيما يتعلق بالنخبة الحاكمة له. (عبد الغفار رشاد القصبي، 2004 م، ص 144) كما يشير هنتنجتون الى الفساد على انه سلوك للمسؤول او الموظف العام بحيث يشكل انحرافاً عن المعايير المقبولة من اجل تحقيق غايات خاصة

ويعتقد انه موجود بهذا المعنى في كل المجتمعات لكنة يرتبط في درجته ومداه بسرعة ومدى التغيير الاقتصادي والاجتماعي فعندما تحتاج عمليات التغيير في القيم والمعايير على نطاق شامل، ينتشر بين الافراد افتراض بأن لديهم حقوقاً متساوية يعتقدون بامتلاكها في مواجهة الدولة وتبدأ هذه الجماعات الجديدة التي تفرزها التغييرات المتبادلة المتتالية كالحركات الاجتماعية مثل حركات الطلاب والمثقفين والمهنيين والضباط من تقييم الاوضاع في مجتمعهم في ضوء تلك المعايير والمتغيرات والظروف والحقوق الجديدة، وذلك لأن هذه الجماعات هي اول من يعتقد ويتقبل مثل هذه المعايير والقيم، وهكذا فإن السلوك الذي كان يعتبر مقبولاً وشرعياً وفق القيم والمعايير التقليدية يصبح غير مقبول، ولذلك يدعي هنتنجتون إن غياب مبادئ الديمقراطية تعمل على نشر الفساد بطريقة كبيرة كما ويشير الى مستوى الفساد من كل حسب مكانته وعملة، (عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص ص 139- 140) فمن السمات الرئيسية لتطبيق النظام الديمقراطي اذا صح تطبيقه بعيداً عن الفوضى والفساد هي:

1 - انه يقوم على اساس الحرية والاحترام لا سيما احترام شخصية الفرد وغيرها من الحريات الأخرى.

2 - الاعتراف بقيمة الفرد في ذاته وفي غيره.

3 - كما تعمل الديمقراطية الفعلية على تهيئة الفرص امام الافراد وتعطيهم الفرصة حتى يكونوا قادرين على النمو ما دام عندهم استعدادا لذلك مع عدم تحديد نموهم مهما استطاعوا، فكما جاء معنى الديمقراطية الصحيحة، فالديمقراطية بمعنى سلطة ومعناها حكومة الشعب فالسلطة والقانون ملك الشعب كلة وأداة لتحقيق اهداف الجماهير في حياة افضل. (احمد موسى حسن بكار، 1997 م، ص 18).

إن الديمقراطية بحد ذاتها وكما يستدل من خلال هذه الدراسة الحالية ليست فيها ما يتناقض مع مبادئها ولكن الذي يفعل التناقض فيها والتشوية السيء لها هو المطبق لها، أي الانسان او الدولة القائمة على تطبيقها، والتي تعمل على استغلالها في بعض الاوقات لتحصل على مكاسب شخصية محددة لدى الفئة او بعض الفئات الحاكمة او بعض الدول الساعية الى ذلك مثلما يعمل التطرف الان الموجود عالمياً والذي اصبح وجودة بشكل معولم ايضاً، فلقد أصبح التطرف في الوقت الحاضر يستغل الدين الاسلامي لتحقيق اهداف ذاتية للتعصب الذي اخذت تقوم علية بعض الفئات حالياً في العالم متأثرة من النظام العالمي الجديد تحت أسماء ومسميات مختلفة منها العولمة أو التدويل العالمي أو الاستعمار العالمي الجديد أو الاستعمار المخفي، فالخطأ هنا ليس في الدين الاسلامي ولا في النظام الديمقراطي ولكن الخطأ فيمن يحاولون بل ويعملون جاهدين منهم وبكل قواهم وطاقاتهم على اخذ مثال لأحد الجانبين ومحاولة تطبيقه بالقوة لنيل مكاسب خاصه، مع العلم ان الدين الاسلامي هو دين تسامح وإخاء ولا يقوم على الاعتداءات على الغير، والنظام الديمقراطي ايضاً هو نظام يقوم على الحرية والمساواة والشرعية وحقوق الانسان وتطبيق القانون امام الجميع ويتطلب الشفافية والوضوح في تطبيق القرارات الحكومية المصيرية منها والآنية في تطبيقها على الافراد، وهكذا فالنظامان أي الاسلام والديمقراطية لا يأتيان من بوتقة الصراع المتطرف المرئي والغير مرئي، المستغل لهدف شخصي او فئوي مع الإشارة هنا إلى أنه ليس الهدف من هذا الذكر هو للمقارنة بين الإسلام والديمقراطية، ولكن رؤية الباحث في الإشارة إلى ذلك هنا للتوضيح فقط، على اعتبار أن محاولة المقارنة بين المفهومين وهما الإسلام والديمقراطية مرفوضةً من قبل البعض في نظرتهم للمنهج الإسلامي أنه رباني في مصدره على العكس في النظام الديمقراطي البشري في مصدره، فكلاهما أي الإسلام والديمقراطية يسعى لتحقيق العدل ولكن الخطأ فيمن يطبقون هذه الانظمة وليس في الانظمة نفسها، أو مثلما يحاول بعض المثقفين العمل على تفضيل النظام الديمقراطي بما يتناسب مع الحاكم الموجود،

فهذا دليل على سوء الاستخدام لذلك النظام والتمسك به بطريقة غير مقبولة، (عبد الحبيب سالم مقبل، 1998 م، ص ص 131 - 132) فيجب ان يكون نظام يحمي الانتخابات وعدم تهميش من يسقط في الانتخابات بصورة كلية. (احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 27).

كما أنه لا بد من الذكر هنا أن هنالك فرق بين الشعار والحقيقة، ولا بد هنا إلا أن يتم عرض للتباين الشاسع لفشل الديمقراطية خاصةً في وقت زحف العولمة التي لا ترحم موجات رياحها العاليه قوارب صغيرة متباعدة، كما أنه يمكن الاستفادة منها أي من العولمة في سبيل معرفة تفكك الانظمة السياسية غير المؤهلة بالشكل السليم لتطبيق الديمقراطية الفعلية خاصةً مثلما هو ظاهر اليوم في الدول والمجتمعات، حيث تُعتبر القارة الافريقية دولاً ومجتمعات نموذجاً حقيقياً لكارثة المديونية الكبيرة التي تجر معها تبعية سياسية واقتصادية وثقافية للدول الصناعية الكبرى من اهمها دول أوروبا وأمريكا فضلاً عن توقف التنمية في داخل دولها ومجتمعاتها. (احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص 129 - 132).

إذاً إن العولمة كما جاء هنا تعمل كعائق على انعدام التقدم والتطور والتحديث في مختلف الانظمة السياسية وغيرها على اعتبار أن ذلك يعيق عملية التنمية بكافة صورها، إذ لا بد من أن تجري عملية التحديث في كافة المجتمعات وعدم اقتصارها على احدى المجتمعات والدول كما هو موجود الآن ليتم العمل على تنمينها لكافة المجتمعات والنهوض بها على أكمل وجه ليتسنى لها اللحاق بركب الحضارة العالمية المتقدمة بعيداً عن العنف والعنف المضاد أو ما يسمى بالإرهاب حالياً.

إن التطبيق السيء لبعض المبادئ قد يتخذه البعض نتيجة فشل عنده، او كذريعة الالتزام بالمبادئ، عدا عن تأثير المتطرف النفسي المندرج تحت قائمة الاعمال الارهابية الغير مرئية او المقدمة للإرهاب بسبب الحرمان الذي يأتي كنتيجة من نتائج العولمة الحالية المؤدي الى التطرف والعزلة، ومن ثم الى الارهاب بكافة أشكاله وما يحاول من استغلاله للعديد من الانظمة سواء كانت دينية او غيرها كغطاء لتبرير اعماله الارهابية الخاطئة، فالحرمان والتطرف هما نتائج حتمية للعولمة واللذان يعملان كمقدمة للإرهاب والاعتداءات على الجميع من دون تفريق احياناً تحت اسماء ومسميات خاطئة مثلما يحصل عند بعض الجماعات وفي بعض من دول العالم، فتصبح الرؤية للمذهب الديني عمياء ولا تفرق بين الصحيح والخطأ وذلك كلة يندرج في اطار الحرمات.

لقد تم العمل على تشوية الصيرورة التاريخية الداعية الى المنهج الديمقراطي وذلك من قبل بعض الدول التي تحاول فرض هذا النظام بطرق فوقية وتسلطية وعدائية، فلا يمكن لهذا النظام الديمقراطي ان يطبق بهذة الطرق وحتى لو حصل بعض الاستقرار في عدد من الدول فما هي إلا فترة وجيزة وستعمل على انهيار ذلك النظام اذا لم يتم تطبيقه بالصورة المناسبة والمعقولة له بغض النظر عن الفترة الزمنية التي يستغرقها، فمهما كانت الفترة الزمنية طويلة فلا تعتبر في حياة الشعوب والمجتمعات فترة طويلة حتى ولو تعاقبت عليها وفي تطبيقها الاجيال جيلاً بعد جيل حتى يتم الوصول الى قدر نسبي منها في التطبيق الخاص بها، فهناك بعض الدول تعمل على تطبيق عدد من المبادئ المتعلقة بالتحول الديمقراطي بصورة خاطئة فتعمل على تطبيق الانتخابات بصورة مشوهة وتأخذ مبدأ وتترك الاخر وتأخذ ما يتضمن مع مصالحها وتترك ما هو عام لمصلحة المجتمع ككل، فكيف ستكون الدعوة للديمقراطية وفقاً لقانون النظام العالمي الجديد القائم على حدود دول المركز والاطراف وجعل الحدود غير الفاصلة بينهم، فهل يريدون الديمقراطية صورة مصغرة لهم... ؟ ! او لا يريدون هذه الدول بتاتاً... ؟ ! مثلما يحصل حالياً للملايين من السكان في الصومال وبلاد اخرى، فيعانون من الموت يومياً، فأين حقوق الانسان والشرعية الدولية التي تتغنى بها دول العالم المتقدمة في الحضارة الإنسانية؟

فهناك بعض الدول المهتمة بمصالحها فقط تتخذ من هذه الدول المسحوقة طريقاً لها للسير في المسار الذي يريدونه وذلك للسيطرة العالمية وفقاً للعولمة القائمة حالياً، فيظهر هنا انه ونتيجةً لعجز الرأسمالية كنظاماً بنيوياً عن تجني العالم على الرغم من عالمية طابعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وغيره لكنها هي العالمية التي يحكمها قانون التطور اللامتكافىء في مختلف دول العالم. (عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، 1999 م، ص 14).

إن النظام العالمي الجديد اليوم يعمل على الازدواجية في المعايير المستخدمة اتجاه بعض الدول دون غيرها، (احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 150) فالديمقراطية ليست حدثاً عابراً بشكل عرضي وإنما أتت بخطوات تطوريه مستمرة وأنها تعرضت لعمليات مد وجزر في مراحل تقدمها، كما ان حلقات وآليات هذا التطور متلاحقة ومترابطة هذا بالإضافة الى الذكر مع وجود التمييز بين الدول المطبقة لها في البداية، حيث كان هنالك تمييز واضح في دول اوروبا نفسها والتي تعتبر منبت نشأة هذا النظام أي الديمقراطية حتى تم الوصول الى الفكر الليبرالي، فأخذت الديمقراطية تنمو نحوه حتى وصولها الى المراحل التحررية الفردية والجماعية المختلفة لكافة المجالات الحياتية، السياسية والاجتماعية وغيرها ... إضافة الى المجال الاقتصادي، وفقاً لما تأتي الليبرالية في مبادئها القائمة على اساس الحرية في القول دعه يعمل دعه يمر، كما أن الحرية وبما أنها في صلب موضوع الديمقراطية وفي مدلولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية .... الخ، لذلك لا بد من إتباعها في ظل تطبيق النظام الديمقراطي الفعلي بشكل صحيح.

لقد كان للثورة الفرنسية سنة 1789 م ايضاً اثراً مهماً في الدعوة الى الحرية، حيث أصدرت وثيقة اعلان حقوق الانسان والتي بدورها بدأت في التركيز على حرية البشر والدعوة الى مساواتهم في الحقوق والواجبات بكافة المجالات، ونصت ايضاً في مضمونها على ضرورة وجود حق المواطنين في ادارة شؤونهم الحياتية المختلفة العامة منها والخاصة بشتى صورها، هذا في التدرج المتباين للعمل على تطور وتبلور فكرة الحرية وحقوق الانسان والعمل على تحديد وظائف السلطات المختلفة بعد ان عملت على الارتقاء بمبادئ القانون الدستوري، والتي عملت ضمنياً على التطور الاساسي في الانظمة الديمقراطية في دول اوروبا وانتشارها عالمياً بعد ذلك ... . (احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 155).

إن الاشكالية الخاطئة في تطبيق الديمقراطية الفعلية جاءت في الممارسات وليست في نصوص المواثيق بكافة اشكالها دولية كانت ام عربيه واسلاميه. كما أن قيام الدولة العصرية والتي يطلق عليها دولة القانون والمؤسسات، والحرية والعدالة هي الاساس، ولا يمكن ان تصان بدونها حقوق الانسان، إلا أن الواقع جاء مختلف عن ذلك حتى عالمياً قبل ان يكون شرق اوسطياً أو عربياً أو فلسطينياً، (احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص ص 169 - 170) فالولايات المتحدة الامريكية تأتي بل أتت بعملية تجميل "فبركة" للنظام السلطوي الشمولي القمعي، كما هو الحال في العراق عند سقوط النظام العراقي السابق في العام 2003 م لتلبسه بثوب الديمقراطية للحكم الاستبدادي الجديد عن طريق عمليات الفبركة للنظام السابق ولكن جعلته يميل الى مصالحها، فالهوية القومية العراقية لم تختلف ولكن وفقاً لمفهوم نهاية التاريخ حسب ما يقول فوكو ياما عن ذلك فهي لم تعالج الابنية الاساسية للنظام القائم ولكن تمت المعالجة وفقاً لمصلحة ذاتية خاصة لها فقط وهي فبركة النظام السلطوي الشمولي من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحكومة بريطانيا بطريقة عمل تجميل له، ولا بد هنا من توضيح تطبيق التحول الديمقراطي في دول المركز والمحيط أو دول اليمين واليسار المتمثل في السيطرة من الغرب على الشرق وفقاً لنظام العولمة القائمة على أساس الخصخصة في السيطرة العالمية من قبل عدد من دول العالم المتحكمة اقتصاديا في بقية أنحاء العالم دولاً وانظمة حاكمه ومجتمعات وأفراداً.

يظهر هنا أنه لا بد من توضيح الاستعمار الجديد الذي يوضح حالة السيطرة من قبل طرف واحد على الجميع وفقاً لما جاءت به هذه التفسيرات عن قدوم وهدف قدوم هذا النظام بأنه جاء لتعميق الشرخ الدرامي الحاصل بين وجود الامة مهما كان نوعها عربية أم غيرها في المكان وغيابها في الزمان، بالإضافة الى العمل على عولمة العالم من خلال الدعوة الى الديمقراطيات وذلك من خلال انتاج توازنات جديدة أقل همجية في صورتها الشكلية فقط وهي الصورة الظاهرة في اساليب توسيع راس المال وتدويله عالمياً حتى توجد حالة من الارباك في الفهم للمعرفة القائمة على أساس الوعي واللاوعي عن ذلك التحكم به، (عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، مرجع سابق، ص ص 17 - 19) فهذه هي صورة العولمة أو الاستعمار الجديد المغطى بثوب جديد وجميل، فما ضرورة الدولة في عصر العولمة إذاً ... ؟ !

إن العقل الشرقي المتغرب كما يريده الغرب حالياً في ظل نظام الاستعمار الجديد / الاستعمار المخفي "العولمة" والذي أصبح غير قادر على استيعاب حداثة الافكار بل حداثة الاشياء وحداثة السلطة، (عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، مرجع سابق، ص 21) هو الذي بات مطلوباً خاصةً لدى تلك الدول، فاصبح هنالك اشكالية في المفهوم وازمة في الممارسة، (عيسى بيرم، 1998 م، ص 7) فقد يعتبر البعض أن هذا ليس حديث موضوع هذه الدراسة الحالية ولكن أراد الكاتب هنا التوضيح فقط للعلاقة المرتبطة بين موضوع الدراسة الحالية، الاساسي وهو التحول الديمقراطي وكيفية استغلاله من قبل العديد من الدول وخاصةً الدول صاحبة الفكر الديمقراطي الحر القائم على المساواة في الحقوق والواجبات كما يدعى، لذلك فكان من الواجب الاشارة اليه، خاصةً بعد أن أصبحت الديمقراطية معروفة في قدومها تاريخياً وأيديولوجياً وسياسياً وفكرياً.

إذاً إن الديمقراطية أصبحت تلزم العديد من الدول والتي من أهمها الولايات المتحدة الامريكية الآن أكثر من أي وقت مضى خاصةً في سياستها الخارجية مع بقية دول العالم وذلك عندما شعرت بالخطر على سياستها في هدفها الاساسي المتمثل بسيطرتها على العالم، وأصبحت مستخدمة للعنف في ظل دعوتها للديمقراطية وذلك بسبب تنامي المعرفة عن سياسة امريكا الاستعمارية، فأصبحت تستخدم طرق مشوهة للديمقراطية عندما احست بخطر على البرجوازية التابعة لها، وهذا ما هو حاصل حالياً وأن كان قد خطط له من قبل للعديد من عقود خلت.

إذاً إن العولمة هي اداة للسيطرة على العالم فأصبحت لا تسعى الدول القائمة على سياسة العولمة أو الاستعمار الجديد، الاستعمار المخفي فقط للسيطرة على بعض المجتمعات، وإنما تعدت ذلك للسيطرة على بقية دول ومجتمعات العالم خاصةً اقتصاديا ومن ثم عسكرياً وسياسياً لأن الاقتصاد هو الذي يحكم بقية الجوانب في مختلف دول ومجتمعات العالم كافة، فأصبح المجتمع المثالي للغرب وخاصةً الولايات المتحدة الامريكية هو المجتمع التابع لها وأي أحد غيره يريد التمرد يكون مصيره الافغاني والعراقي .... فأصبحت تلك الدول تشكل قيماً ومبادئ حديثة للديمقراطية وفقاً لتطبيق العولمة حسب إراداتها أي إرادة دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فما دامت الارادة العربية تصب في خانة المصلحة الغربية ومنفعتها فهي بخير أي مرضي عنها من قبلهم، وأن أي دولة تريد التمرد على تلك السياسة المرسومة يجب ردعها حتى تتمكن من الرجوع والسير في الطريق الصحيح حسب ما تراه دول الاستعمار الحديث، بمعنى العودة الى المسار الطبيعي المزعوم الذي يشكل حالة استمرارية مزعومة وغير حقيقية ينتجها الوعي الغربي بسياساته الاستعمارية المتمركز من خلالها على ذاته. كما أن الحاكم العربي عليه ان يقدم تنازلاً واحداً معروفاً وواضحاً وهو التنازل الكلي عن السيادة الوطنية لدولته والكرامة القومية لأمته، لذلك فأصبحت الدول الاستعمارية مستخدمة لمصطلحات جديدة تتلاءم وسياستها الاستعمارية الجديدة مثل مفهوم الشرق أوسطية أو المتوسطية،

لكن يجب أن لا يغيب عن البال أن الامر هنا يتوقف حول الموافقة الاسرائيلية الواضحة النهائية عن الشكل الذي ترتئيه هي، وما هو حجم السيادة الاصلي اللازم للدول العربية ومنها فلسطين لاستيعاد الحقوق الوطنية والقومية بعدد المطالب التي يجب التنازل عنها من قبل النظام العربي لتعترف اسرائيل بسياداته على رعاياه ورعاعه وهي المتمثلة بالفئات الحاكمة فيها من الدول العربية، والقائمة في حكمها على الامتداد للطبقة البرجوازية الحاكمة في تلك الدول الاستعمارية وتؤمن له استقرار نظامه الموجود. كما أن الاستعمار الجديد أو الاستعمار المخفي أو الاستعمار غير المباشر المتمثل بالعولمة بات يعمل ويهدف الى تدجين المواطن العربي في داخل دولته ومجتمعه وتطويقه وصولاً الى تعطيل اهتماماته العامة بشكل كلي ومن ثم تقزيم أهدافه الوطنية والقومية. كما أن العولمة واهداف الدول الداعية لها أصبحت تعمل على استخدام القوانين الاستثنائية التي تريدها الدول المتربصة خلفها بحكومتها والتي باتت متحكمة عالمياً، كما أنها تعمل أيضاً على إنتهاك مبدأ سيادة القانون الذي يُعتبر من الدعائم الأساسية لقيام النظام الديمقراطي الفعلي في حكمه، إضافة الى ذلك فتعمل تلك الدول أيضاً على إحداث أزمة الاحزاب السياسية التي تستغلها الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية لإحداث حالة من الفساد الداخلي والخلاف الدائم في داخل العديد من الدول المراد استعمارها لتبقى في حالة من الفرقة والخلاف وعدم الاستقرار الدائمين مما يسهل استعمارها بطريقة دبلوماسية وتحت غطاء الشرعية الدولية ونشر المبادئ الديمقراطية المزيفة، ويلخص الباحث هنا في هذه الدراسة الحالية الوضع العربي الراهن فيما يتعلق بالحقوق والحريات فيما يلي: (عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، مرجع سابق، ص ص 24 - 30).

1- غياب الحريات للمواطنين العرب وعدم الاهتمام بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

2 - عدم المساواة في الحقوق المدنية للمواطنين في الدول العربية خاصةً ذات الطابع السياسي.

3 - المعطيات غير القانونية المتحكمة بالحقوق المختلفة في أنواعها من حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

4 - كما لا بد من الذكر هنا وصف بعض الباحثين عن مواضيع الديمقراطية فوصف الواقع العربي بالميت في تشكيلة الديمقراطي أذ يقول في دراسته "وهل نحن احياء حتى نخاف الموت". (عبد الحبيب سالم مقبل، مرجع سابق، ص 6).

12 - العولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي:

إن تأثير العولمة يقوم على اساس التوحيد التوسعي في الدول والمجتمعات والذي يقوم ذلك ايضاً على اساس إخضاع أمم عند استقلالها من قبل الأمة الأقوى بينها، (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص 65). وذلك لأن وحدتها تقوم على أساس المشاركة الاجتماعية بعيداً عن السيطرة، فالبنية الاتحادية للمجتمع المدني بكافة مؤسساته تستدعي إذاً شيئاً من التساوي في التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي بين الأطراف المتحدة، كما أن التفاوت المتباين في الوجود والأشكال والأهداف خاصةً في درجة التطور يعد من أكثر الشروط الموجودة ملاءمة لتكوين البنية الملائمة لتطور الدولة والمجتمع بشكل عام. كما أن القوة السياسية والاقتصادية تعمل على سياسة تجسيد احتلال الأسواق التجارية من خلال نظام العولمة وتطبيقه وكلما كانت تلك القوى أقل تكافؤاً، كلما كانت قدرتها في السيطرة أكثر سهولة وأقرب منالاً من قبل دول العولمة، لكن هناك مجتمعات كثيرة مدنية، كالأفراد أو الجماعات الصغيرة داخلها، كلما باعدتها المسافة أكثر، كلما توطدت وقويت العلاقات بينها وتحسنت، فهذه ثمرة مهمة جداً من ثمرات الديمقراطية والتي لم يأتي غيرها بنظام كهذا.

كما أن سياسة الانفتاح للبلدان البعيدة التي اتخذتها الدول العظمى في العالم أسهل عليها من سياسة التفاهم حتى مع الشعوب القريبة منها ذلك لأنها ستكون من منطلق القوة العظمى والتحكم، أو التحكم عن طريق الدعوة الى الانفتاح العالمي، فذلك يجعل من معظم دول العالم مسرحاً للسيطرة على أسواقها التجارية وغيرها من قبل تلك الدول العظمى. (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 65 - 68).

إن التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الأمم المتجاورة والمتماثلة وخاصةً الدول القوية كدول العولمة يشكل خطوة إيجابية وقوية في طريق الارتقاء والوصول الى هذا المجتمع الشامل، كما أن كل تعاون وتحالف يأتي تحت الضغوط الاقتصادية وسيطرة الافكار للقوى الكبيرة المهيمنة عالمياً لا يمكنه أن يشكل أي تقدماً نحو الوحدة بين الشعوب، (جان وليام لأبيار، مرجع سابق، ص ص 69 – 70) وخاصةً الشعوب العربية وغيرها من الدول النامية أو دول العالم الثالث والرابع.

إن الحرية السياسية تتضاءل كنتيجة من نتائج العولمة والتي تعتبر نتيجة حتمية من نتائج سياسة دول العولمة، بحيث يعمل ذلك بتأثيرات أخرى مثل ازدياد الفقر والضعف الاقتصادي، على الرغم من وجود الديمقراطية لأن التطبيق جاء بطريقة سيئة للغاية، (رفعت السعيد، 2005 م، ص 46). بالإضافة إلى أن غياب الحريات العامة هو السبب العميق لظاهرة الإرهاب والتطرف (سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 100) الناتجة عن الحرمان كنتيجة أولية وأساسية للعولمة ودولها القائمة.

13 - تأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في العالم: (سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 125).

لقد أتت العولمة بالعديد من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الدول كافة على وجه المعمورة حتى أنها توصف بأنه لا توجد دولة في العالم إلا وكان لها نصيباً من تلك التأثيرات عليها. ومن أهم التأثيرات الناتجة عن النظام العالمي الجديد أو المسمى العولمة هي:

1- توحيد العالم من خلال الروابط الاقتصادية والتقنيات الاتصالية.
2- انهيار الحواجز المختلفة بين الدول المتمثلة بالحدود السياسية والاقتصادية.
3- فقدان الكثير من دلالات معايير ومقاييس السيادة القومية للدولة الوطنية على الرغم من أن العولمة عملت على التواصل البشري في العديد من المجالات، إلا أن ذلك يعتبر من الآثار السلبية لذلك النظام المسمى بالعولمة.

النتائج المستخلصة من البحث:

تمثلت أهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث بكل مما يلي:

1 – عمل على الكشف عن صورة التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية في داخل المجتمعات.

2 – دل على تحديد صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني في داخل المجتمعات.

3 – تبين أن لوجود وعمل وتأثير الحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية دوراً في عملية التحول الديمقراطي في داخل المجتمعات.

4 – توصل إلى معرفة الوجود لصورة الديمقراطية في ظل العولمة، والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في مختلف دول ومجتمعات العالم.

توصيات الباحث:

بعد الانتهاء من توضيح نتائج هذا البحث المستخلصة منه يرى الباحث أنه من الضروري الإشارة الى عدد من التوصيات المهمة، وقد تمثلت هذه التوصيات في نهاية هذا البحث بكل مما يلي:

1 – نشر ثقافة الديمقراطية من خلال وسائل الاعلام المتعددة وذلك للكشف عن صورة التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية في داخل المجتمعات.

2 – قيام وعمل المتخصصين بهذا المجال بدورهم بشكل فردي ومؤسساتي والعمل على تحديد صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني في داخل المجتمعات.

3 – عقد مؤتمرات وندوات باستمرار لتوضيح وجود وعمل وتأثير الحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية في داخل المجتمعات.

4 – إجراء دراسات حديثة ومتنوعة لمعرفة الوجود لصورة الديمقراطية في ظل العولمة والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في مختلف دول ومجتمعات العالم.

مقترحات الباحث:

تتمثل المقترحات التي يراها الباحث في هذا البحث بكل مما يلي:

1 – ضرورة الممارسة الديمقراطية بمختلف المجالات للكشف عن صورة التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية في داخل المجتمعات.

2 – مواصلة التنامي في السلوك الديمقراطي بمختلف المناطق وتحديد صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية لقيام مؤسسات المجتمع المدني في داخل المجتمعات.

3 – الاستمرار في توضيح وجود وعمل وتأثير الحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية في داخل المجتمعات.

4 – ضرورة العمل على معرفة الوجود لصورة الديمقراطية في ظل العولمة والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في دول ومجتمعات العالم.

خلاصة البحث:

في نهاية هذا البحث يرى الباحث أنه قد تم التصدي للعديد من المواضيع حتى ولو جاء ذلك بشكل متواضع إلا انه وبنفس الوقت يفتح آفاقاً حديثة امام الباحثين والدارسين لتناول مواضيع التحول الديمقراطي ودراستها من أكثر زاوية،

وفيما يتعلق بأبرز المواضيع التي تم تناولها في هذا البحث فقد تمثلت بكل من: توضيح صورة التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني ومفهوم المجتمع المدني وأهداف المجتمع المدني وعوامل نجاح المنظمات الأهلية، وتحديد صفات المدنية وتأثيراتها ومميزات المجتمع المدني والمؤشرات الأساسية اللازمة لقيام مؤسسات المجتمع المدني، وتوضيح وجود وعمل وتأثير الحركات الاجتماعية وميزات الحركات الاجتماعية وأنواع الحركات الاجتماعية، ومعرفة الوجود لصورة الديمقراطية في ظل العولمة والعولمة وتأثيراتها على التحول الديمقراطي وتأثيرات العولمة المباشرة على الانظمة الحاكمة في مختلف دول ومجتمعات العالم.

المراجع:

1 – الاتحاد العام التونسي للشغل / الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان / الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات / جمعية الصحافيين التونسيين،(1991)، المجتمع المدني والمشروع السلفي، ندوة وطنية فكرية 30 نوفمبر – ديسمبر 1991 م. ولاية قابس، تونس.

2 – إبراهيم مشورب، (1998)، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة "الجمعيات، النقابات، الضمان الاجتماعي، الأحزاب، الإعلام"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

3 – احمد الرشيدي وعدنان السيد حسين، (2002)، حوارات لقرن جديد ـ حقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الفكر ودار الفكر المعاصر، دمشق-سوريا وبيروت-لبنان.

4 – إسماعيل الشطي وآخرون ...، (2006)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

5 – إسماعيل علي سعد، (1992)، مبادئ علم السياسة – دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

6 – أنتوني غدنز، (2005)، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

7 - أسامه عبد الرحمن، (1997)، تنمية التخلف وإدارة التنمية -إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

8 – احمد موسى حسن بكار، (1997)، الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً، الطبعة الأولى، مطبعة الروزنا، عمان، الاردن.

9 – بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، (1990)، المدخل في علم السياسة، الطبعة التاسعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

10 – جان وليام لأبيار، (1983)، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا الياس، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.

11 – جون ستيوارت مل، (1996)، أسس اللبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس، د.ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

12 – حسنين توفيق إبراهيم، (2005)، النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

13 – روبرت. أ. دال، (1995)، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، د. ط، دار الفارابي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

14 – رفعت السعيد، (2005)، الديمقراطية والتعددية ـ دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، د.ط، د. م.

15 – سعد الدين إبراهيم، (1984)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

16 – سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، (2006)، حوارات لقرن جديد ـ عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت-لبنان ودمشق-سوريا.

17 – شانتال. ميلون. دلسول، (1994)، الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة جورج كتوره، الطبعة الاولى مجد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

18 – صايل مومني، (1987)، نحو رؤية استراتيجية عربية موحدة إزاء قضايا العصر، د. ط، دار الأفق الجديدة، عمان، الاردن.

19 – عدنان أبو مصلح، (2006)، معجم علم الاجتماع، الطبعة الاولى، دار أسامه للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، الاردن.

20 – عبد المطلب غانم، (1984)، النظم السياسية المقارنة "نماذج التبادل السياسي في أوروبا وأمريكا"، د. ط، دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

21 – عبد العزيز الدوري وآخرون ...، (2001)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية"، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

22 – عبد العالي دبلة، (2004)، الدولة رؤية سوسيولوجية، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

23 – علي الكواري، (2004)، أزمة الديمقراطية في البلدان العربية "اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي"، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت، لبنان.

24 – عبد الغفار رشاد القصبي، (2004)، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

25 – عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، (1999)، حوارات لقرن جديد – الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت-لبنان ودمشق-سوريا.

26 – عيسى بيرم، (1998)، الحريات العامة وحقوق الإنسان (بين النص والواقع)، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني – للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

27 – عبد الحبيب سالم مقبل، (1998)، الديمقراطية كلمة مرة، الطبعة الأولى، منشورات أسرة الكاتب، صنعاء، اليمن.

28 – محمد عابد الجابري، (2005)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

29 – محمد عثمان الخشب، (2002)، المجتمع المدني عند هيجل، د.ط، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

30 – موريس نخله وآخرون ...، (2002)، القاموس القانوني الثلاثي (قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

31 – مجموعة من الباحثين ...، (2005)، قضايا فكرية – من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع – تحدياً للهيمنة الأمريكية – الطريق إلى عولمة بديلة ديمقراطية، د.ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

32 – محمد السيد سليم، (2004)، تطور السياسة الدولية – في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

33 – ناصر علي ناصر وسعيد عوض سعيد، (2004)، المشاكل والمعوقات التي تواجه إدارة مؤسسات المجتمع المدني في مدينة عدن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد رقم (7)، العدد (5)، سبتمبر – ديسمبر – 2004م، عدن، اليمن.

34 – هويدا عدلي، (2000)، التسامح السياسي – المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، د.ط، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر.

35 – هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، (2004)، المجتمع المدني في كوريا، د. ط، مركز الدراسات الآسيوية / جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

جميع الحقوق محفوظة 2021 ©، الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)